الإعراب وعلاقته بدلالة المقام وسيلةً لرفع اللبس ، بحث في أحوال المنادى وأحكامه

الدكتور

ممدوح عبد الرحمن الرمالى

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة المنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون))

صدق الله العظيم

إهداء

إلى معلمتي الأصيلة السيدة /جليلة حسنين منصور التي علمتني أبجديات الحياة و المعرفة وشمعتي التي تضئ لي السبيل بعد أن أظلمت عيناي وعوني وساعدني يوم لم ينفعني جهدي واجتهادي وكهفي الذي أُخْفِي فيه ضعفي عن أعين الناس وصديقتي بعد أن دفنت أصحابي في التراب وشراعي الذي يشق لي الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبيّ ومركبي الذي يقلني بعد أن ضاق الطريق بقدمي

فعُدْتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحة ورجل رمي فيها الزمان فشلت
وكنت كذات الظلع لمّا تحاملت علي ظلعها بعد العثار استقلت

١-أ- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي بيان:

١- أن نحاة العربية رصدوا أحوال المنادي وعلاماته وخصائص التركيب فعقدوا صلة بين العلامات وخصائص التركيب.

٢- أن الناطقين العرب استعملوا العلامات لتمييز المقامات التي يرد فيها المنادي من ناحية، وليرمزوا إلي كل مقام بعلامة من ناحية أخرى.

٣- أن سلوك النحاة اختلفت وجهته عن القصد الذي قصده الناطقون بحيث خصص قصد الناطقين للجانب الدلالي بينما انصرف قصد النحاة للجانب التركيبي والإعرابي.

٤- أن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معني، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معني يريد الإبانة والإفصاح عنه .

٥- أن العلامات في هذا الباب لا تقوم بالدلالة علي وظيفة نحوية كما هو الشأن في جميع أبواب النحو وإنما تعد العلامات هنا نظراً لتنوعها بين الإعراب والبناء من ناحية، وعلامات النصب والرفع والخفض من ناحية أخرى دلالة علي مقامات أو سياقات متعددة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تنوع العلامات هنا أتي لرفع لون من اللبس والغموض كان يمكن أن يحدث في حالة

عدم وجود هذه العلامات خصوصاً وأن النداء في اللهجات المعاصرة قد تخلص من كل هذه العلامات وأصبح يستند إلي وسائل أخرى في التصنيف منـــها: الأدوات من ناحية، والوظائف الدلالية والنحوية من ناحية، ثانية والنبر والتنغيم من ناحيـــة، ثالثة واستعمال الخصائص التركيبية لكل من تركيب النداء والجملة الطلبية المتصلة بها استناداً إلي أنماط تركيب النداء.

[ب] موضوع البحث:

ظاهرة الإعراب في العربية هي أهم الظواهر التي أكسبتها مكانتها، ومنحتها مرونتها، وجعلتها تعبر عن جميع مجالات الحياة وما يســـتجد فيـــها بيســـر، لأن الإعراب يساعد علي وضوح المعني وتحديده، ويزيل اللبس ويكشـــف الغمـــوض ويعطي للكلمات حرية الحركة فيمكن من تنويـــع الـــتركيب بتنـــوع المواقـــف والمقامات.

وهذا البحث يستهدف إثبات تلك القيمة وتوضيحـــها، ونفـــي الشـــك والارتياب عنها، مع اختيار أحد تطبيقاتها في استعمالات العربيـــة وهـــو أحـــوال المنادي وأحكامه.

فمعاني الإعراب طارئة علي الكلمات لازمة ، تتنوع بتنوع الـــتراكيب، إذ يعد تغير الإعراب في الأسماء دلالة علي تغير الموقع. فلزم لهذا علامات مميزة، لأن هذه العلامات ترد لإزالة اللبس أو التفرقة بين المعاني.

ويجيء هذا البحث لتناول دور العلامات وتناسبه مع المقامات الاجتماعيـــة التي تختلف باختلاف نوع المنادي فباب النداء كله وما حواه من أحكام وقوانـــين

يمثل ضرباً من الخطاب الكلامي الذي لا يـؤدي دوره في التواصـل إلا بوصفـه عنصراً من عناصر مسرح اجتماعي يضم مرسلاً ومستقبلا أو مخاطبـاً ومتلقيـاً، وينتظم في جوهره منادياً ومنادي، ولا يكون النداء في فراغ ، إذ يقتضي الأمـر وجود طرفين (بالإضافة إلي الرسالة نفسها) بينهما علاقة من نوع ما، اسـتلزمت "مقامياً" توظيف هذا الأسلوب بالذات. وقد ألمح النحاة إلي هـذا الربـط بـين الأسلوب الندائي والمقام، وتنويع الأحكام بتنويع ظروف هذا المقام.

جـ ـ مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة هذا البحث في جانبين : الجانب الأول وهو قيمة العلامـة أو وظيفتها وعلاقة ذلك بالتصنيف والتقسيم سواء علي مستوي الأبواب النحويـة أو داخل مكونات الباب الواحد ، والجانب الثاني استعمالها مميزاً بين ألوان المنـادي وأحواله. فمن أبرز ما يلاحظ في منهج الدراسة النحوية سوء التبويب الذي يعمـل علي تشتيت الذهن وبعثرة الفكرة، بحيث تضل في أجزاء الموضوع المفرقة، حـتي يتعسر علي الدارس أن يجمع شتاته ويتقن فهمه ويحيط به إحاطة مدركة.

وهذه البعثرة تتجلي في مظهرين اثنين: أحدهما أن هذا النحو قد اقتصر علي درس ما يحدث للكلمة من التغيير في أواخرها حين يكون الـتركيب ، واسـتقل بذلك عن درس ما يطرأ علي بنائها من تغيير في داخله إذا أريد تغيير معانيها.

ويقول إبراهيم مصطفي : "علي أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتـهم أنهـم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماتـه إشارة إلي معني، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل علي صورته[1]"؛ ويرى أن يربط هذه الحركات بالمعاني التي تشـير إليهـا في الجـملة ، يقـول : "ونحـن

نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعني ... ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معني" (٢).
ويقول: "وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب علي أنها دوال علي معانٍ ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلي معني في تأليف الجملة وربط الكلام" (٣).

وقد اتخذت الدراسات العربية- سواء في ذلك قديمها وحديثها- مواقف متعارضة من ظاهرة الإعراب وقيمة العلامات فلم تتفق هذه الدراسات علي رأي موحد.

وكان ابن مضاء القرطبي يعرف قيمة العلامات الإعرابية ومدلولاتها ولم يفهم المحدثون هذه الفكرة فهاجموا النحو العربي وعلاماته مستشهدين بابن مضاء.

وإذا كان بعض النقاد اليوم في هجومهم علي الإعراب يحسبون أنهم إنما يتبعون ابن مضاء ، فإنه لم يبلغ بآرائه في النحو حد إنكار ما للحركة الإعرابية من مدلول ، بل كان - علي العكس من ذلك - يري أن فقدان هذه الحركة في كلمة ما لابد أن يؤثر في توجيه فهمها، حتي ليوشك أن يعد الحركات الإعرابية جزءاً من بنية الكلمة ، فيقول : "وكما أنّا لا نسال عن عين "عِظْلِم" وجيم "جُعْفُر" وباء "بُرْثُن" لم فتحت هذه وضمت هذه وكسرت هذه ، فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع "زيد". فإن قيل : "زيد" متغير الآخر، قيل: كذلك "عِظْلِم" يقال في تصغيره بالضم، وفي جمعه "فَعالِل" بالفتح . فإن قيل للاسم أحوال يرفع فيها وأحوال ينصب فيها وأحوال يخفض فيها، قيل: إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل

الأولي : الرفع بكونه فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً لم يسمَّ فاعلُه، والنصب بكونه مفعولاً، والخفض بكونه مضافاً إليه ، صار الآخر كالحرف الأول الذي يضم في حال ، ويفتح في حال ، ويكسر في حال، يكسر في حال الإفراد ويفتح في حال الجمع، ويضم في حال التصغير (٤).

وقياس ابن مضاء الحركة الإعرابية علي الحركة التي تكون جزءاً من بنية الكلمة قياس مع الفارق ، وفي كلامة شيء من المغالطة.

أما عن قيمة هذه العلامات داخل الباب وتأثيرها علي فهم مقامات مكوناته مع التركيز علي ربط الأحكام الإعرابية بالظواهر التركيبية كما تعرضها أحد نماذج كتب النحو فيورد ابن الحاجب في قضية النداء "المنادىَ يبنى على ما يرفع إن كان مفرداً معرفة مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون" (٥).

ولكي يعلل بناءه علي ما يرفع به يذكر رأياً للكسائي الذي ينسب إليه قولة : "إن المنادي المفرد المعرفة " مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ، ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب للبناء حتي يبني فلابد فيه من الإعراب ..." (٦) .

أما المنادي المضاف المنصوب : "فإنما نصب لطوله ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثر ... "(٧) وهكذا "يمضي مبيِّناً سبب بناء هذا النوع من النداء ونصب ذاك وفتح لام هذا وكسر لام ذاك. (٨) وذلك من موقع علماء الأصول المعروف، وهو يتصل عندهم بباب دلالات الألفاظ في الأحكام الشرعية، وهكذا تمتزج عنده أصول النحو بأصول اللغة والفقه .

بعد ذكر أحكام المنادي وعللها ينصرف إلي ذكر " توابع المنـــادي المبـــني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليـــه ترفع علي لفظه وتنصب علي محله نحو زيد العاقل والخليل في المعطوف يختار الرفـع وأبو عمرو النصب .

والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً والعلم الموصوف بابن مضافاً إلي علم آخر يختار فتحه،،(٩).

ويذكر في هذا الصدد أن توابع المنادي علي ضربين إما بدل أو عطف نســق مجرداً عن اللام أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي:

"النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق وذو اللام،،(١٠)

ويذكر قضيتي الإعراب والبناء في المنادي المفرد والمضاف (١١) وهو يذكر في هـــذا المجال رأي ابن الأنبارى الذي يجيز في المضافات الرفع أيضاً كما في المفــرد . وإن لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها في الوصف...

وفي عطف البيان .. وفي المعطوف ذي اللام يقول : "وأما الضرب الثاني من التوابع أعني النعت والتأكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النســـق ذا الـــلام فنقول إن كانت تابعة للمنادي المعرب تبعته إعراباً معارف كانت أو نكــرات إذ لا محل لمتبوعها ، وقال الأخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب أنه يجــوز فيه الرفع أيضاً نحو يا رجلاً والحارث ... وابن الأنبارى يجيز في هـــذه المضافــات الرفع أيضاً كما في المفرد وإن لم تكن التوابع مضافة ... " (١٢) .

وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً نحو يا زيد زيد، لأنه هو هو لفظاً ومعنى فكأن حرف النداء باشره كما باشر الأول وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً قال رؤبة [١٣] :

إني وأسطار سطرت سطراً   لقائل يا نصر نصر نصراً

ويستمر في تفصيل قضايا البناء والإعراب في النداء يعود بعدها إلي أحكام تابع المنادي ... " [١٤] والقضايا المتصلة بذلك ، ذاكراً اللغات في المنادي المضاف إلي ياء المتكلم : "اعلم أن تابع تابع المنادي عند النحاة مثل متبوعه مطلقاً إن كان تابع المنادي مرفوعاً أو منصوباً يحمل تابع التابع علي ظاهر إعراب التابع سواء كان المنادي أي، أو هذا ، أو غيرهما، تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة إذا جعلته صفة للطويل ، وإن حملته علي زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان نعتاً للطويل أو لزيد ... " [١٥] .

"والمضاف إلي ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامِيْ ويا غلامِيَ ويا غلامِ ويا غلاما وبالهاء وقفاً، وقالوا يا أبي ويا أمي ويا أبت ويا أمت فتحاً وكسراً وبالألف دون الياء ... " [١٦].

ويري د/ عابدين أن النظرة التطورية إلي اللغة لا تقبل بحال أن ننظر إلي ظاهرة الإعراب في العربية علي أنها وجدت هكذا دفعة واحدة. فالطبيعي عنده أن الإعراب لم يصل إلي هذه الدرجة الدقيقة المنظمة في العربية إلا علي مراحل ودرجات . لابد أنه بدأ بسيطاً كما هو الحال عند أخواتها . ولعل كثيراً من الألفاظ التي تعربها العربية الآن ، كانت في وقت ما مبنية ثابتة أواخرها علي

حركة واحدة أو علي سكون . يقصد أن الإعراب لم يكن مطرداً علي أواخر الألفاظ المعربة ، وعلي النحو الذي نراه الآن.

وأن الشواهد اللغوية لم تحفظ إلا عدداً قليلاً يؤيد هذه الفكرة. ولعل النحاة والرواة قد مثلوا دوراً كبيراً في تطبيق نصوص الأدب الجاهلي علي ما رسموه من مناهج منظمة للإعراب، ولكن بعض الشواهد الشعرية أفلتت من أيديهم فلم يتناولوها بالتغيير. وفي كثير من الأحيان لا يقبل وزن البيت أي تحريف أو تغيير .

ومن أمثلة هذه الشواهد: قول الراجز:

إذا اعوججن قلت صاحب قوم (١٧) وأن حركة الضم في هذا المنادي ليست حركة إعراب ولكنها بقية a̖ ممالة إلي الضم. وأن المنادي كان مبنياً علي السكون قبل أن تلحق به هذه الحركة.

فالقياس عند أصحاب النظرية التطورية عامل من العوامل التي ساعدت علي تعميم ظاهرة الإعراب في العربية، وكذلك المجانسة. ومن هذه العوامل أيضاً ما هو صوتي محض. وحسبنا هنا أن نشير إلي الفتحة التي ينتهي بها الفعل الماضي، فربما كانت لوصل الفعل بالذي بعده. فالأصل فيه أنه ينتهي بالسكون ثم جاءت الفتحة لمواصلة الكلام. والفتحة وسيلة قديمة من وسائل الوصل نجدها في الحبشية تلزم نهاية المضاف. وكذلك رأي د/ عابدين أن المنادي المفرد المبني علي الضم يرجع في الأصل إلي صيغة المنادي المضاف إلي ياء المتكلم تلك التي تصير أحياناً فتحة ممدودة. إذ يقال يا ولدي ويا ولدا ويا أُمّي ويا أمّا. وبمضي الزمن تغيّر الصوت a̖ إلي ō وقصرت الضمة فقالوا يا ولدُ ، ويا أمُّ. ومثل لذلك برواية ابن يعيش أن

من العرب من يقول يا عبدُ بالضم يريد يا عبدي (١٨).

وهذا الرأي الذي تبناه أنصار د/ إبراهيم أنيس وكتابة من أسرار اللغة اعتماداً علي قطرب يقلل من أهمية العلامات ودورها الوظيفي وذلك يرجع إلي عدم ربطه بالعلامات وهذا البحث يهدف إلي إثبات هذه العلاقة (١٩).

[ء] وسائل المعالجة:

النداء أسلوب من أساليب الخطاب الاجتماعي الذي يعني وجود مرسل ومستقبل في مقام يقتضي هذا الأسلوب بعينه. وهذا المفهوم للنداء مصطلحاً يؤكده معناه في أصله اللغوي، وهو طلب الإصغاء، أي الطلب من جانب والإصغاء من جانب آخر. والنص علي"الإصغاء " هنا يكشف بوضوح عن الوظيفة الاجتماعية لهذا الأسلوب ، ومن ثم قرر النحاة أنه لا ينادي حقيقة إلا "المميز" أي العاقل ، لأنه هو الذي تتأتي إجابته، أما غيره كما في نحو يا جبال، يا أرض فهو ضرب من المجاز.

إذ يمثل الباب وما حواه من أحكام وقوانين ضرباً من الخطاب الكلامي الذي لا يؤدي دوره في التواصل إلا بوصفه عنصراً من عناصر مسرح اجتماعي يضم مرسلاً ومستقبلاً أو مخاطباً ومتلقياً .

وفي هذا الإطار لاحظ د. أحمد المتوكل أن المنادي لم يأخذ قسطه من الدرس في اللسانيات كباقي مكونات الجملة الأخرى ففي النحو الوظيفي تنحصر الوظائف التداولية في الوظائف الأربع وهي المبتدأ والذيل والبؤرة والمحور، ورأي أن يضاف إليها المنادي الذي عرفة بأنه "وظيفة تسند إلي المكون الدال علي

الكائن المنادي في مقام معين " [٢٠]. وهي عناصر من نظرية لغوية متكاملة حاول الدكتور أحمد المتوكل تطبيقها علي أمثلة من اللغة العربية. ورأى أنه يمكن أن توظف هذه العناصر في بيان مدي اعتماد نظرية النحو الوظيفي علي المقامات المتمثلة في علاقة المكون اللفظي في النص بالسياق الخارجي [٢١].

وللمتكلم العربي فطنة وقدرة علي مراعاة المقام ويتجلي ذلك بعنصريه: الكفاءة والأداء في أسلوب النداء فالتعبير نوع من الكلام ملك صاحبه، وهو مرآة شخصيته وموقعه، يرسله في ظرفه وملابساته، وهو وسيلة مهمة من وسائل التواصل بينه وبين قومه، فكان من الطبيعي أن تأتي كلماته وأساليبه مطابقة للظرف والحال والغرض الذي يقصد إرساله أو التعبير عنه أو توصيله إلي الناس بعامتهم أو إلي فئة أو طبقة منهم لغرض معين وفي وقت معين .

والمقصود بالحالة الحكم الإعرابي الذي يثبت للكلمة وهي في تركيب سواء أكان التركيب ملفوظاً به كله أم بعضه، أم لم يبق منه إلا كلمة واحدة بضبط إعرابي معين تشير إلي نوع خاص من التركيب.

وهنا تبدو العلاقة واضحة بين الإعراب بمعناه اللغوي وهو الإبانة والإفصاح وبين الإباة عن المعاني بالحركات أو ما ينوب عنها.

فالإعراب يبين المعاني التركيبية للكلمات كما يبين الإنسان ويعرب عما في نفسه، وهذا يناسب التعريف اللفظي للإعراب أما علي أنه معنوي فيناسبه التغيير [٢٢].

فلقد فرق النحاة في الإعراب بين النكرة المقصودة (ببنائها علي ما ترفع بـه) والنكره غير المقصودة (بنصبها) ، فالنكرة المقصودة تشبه كاف الخطـاب نحـو (أدعوك) في الإفراد أي عدم الإضافة، وفي التعريف، وما يكاد يكون كذلك وهـو التعين أو التخصيص والتحديد المفهومين من نداء المقصود: أي المحدد المنصـرف إليه النداء ، أما النكرة غير المقصودة فقد خلت من هذه السمات ، إذ لا تحديـد ولا تخصيص في مفهومها.

والتفريق في الإعراب بين النكرة المقصودة (ببنائها علي ما ترفع به) والنكرة غير المقصودة (بنصبها) دليل من دلائل ربط البنية اللغوية بالبنية المقامية . ذلك أن النكرة المقصودة (كالمنادي المعرفة) تشبه كاف الخطاب في نحو "أدعوك" الخطـاب مبني ، علي ما هو مقرر، ويتمثل الشبه بينهما في الخطاب ، وهـو واضـح، وفي الإفراد أي عدم الإضافة، وفي التعريف أو ما يكاد يكون كذلك وهو التعيـين أو التخصيص والتحديد المفهومان من نداء المقصود، أي المحدد المنصرف إليه النـداء . أما النكرة غير المقصودة ، فقد خلت من هذه السمات، إذ لا تحديد ولا تخصيـص في مفهومها، وبذلك فقدت علة البناء، وبقيت علي الأصل في إعـراب النـداء ، بوصفة جنساً أو باباً من أبواب المنصوبات في صحيح موقعة الإعرابي.

وعلي هذا فإن للعلامة الإعرابية قيمة في النحو العربي خصوصـاً في حالـة المفعول المقدم الذي لا ينكر قيمة السياق في إيضاحه ومثله المفعول في صور الطلب والإغراء والتحذير الذي تميزه العلامة فتحدد وظيفته النحويـة وتمنـع التباسـها بوظيفة أخرى فتغني عن ذكر تراكيب أخرى واللغة العربية لغة إيجاز وقـد تغـني العلامة الإعرابية عن السياق أو المقـام أو الرجوع إلي النص.

ولكن في باب كالنداء نحتاج إلي تضافر العلامة الإعرابية والسياق في استجلاء غوامضه ومشكله، وقد يكون من حكمة العربي القديم أن استعمل نظام العلامات في نطقة للإفصاح عن المراد من ناحية وعن المقام من ناحية أخرى لإفادة المستمع وهذا النظام من العلامات لم يصنعه النحاه حتي ننقدهم فيه وإنما استطاعوا بفطنتهم التوصل إلي مدلول كل علامة إعرابية حتي إن علامات البناء التي قد يظن أنها ليس لها مدلول في الباب النحوي الواحد . يدل باب النداء علي أن علامة البناء لها مدلول خاص . إذ يري المنكرون لأهمية الإعراب أن نظام الجملة وسياق الكلام يغنيان عن الإعراب لأن الفاعل– في زعمهم - لا يعرف بضم آخره ولا المفعول بنصبه، بل يعرف كل منهما– في غالب الأحيان - بموقعه من الجملة الذي حددته له أساليب اللغة.

الحقيقة أنه لا يمكن لأحد أن ينكر ما لسياق الكلام وظروفه وملابساته من دور مهم في توضيح الأغراض والمقاصد التي يرمي إليها المتكلم ولكنّ فهم تلك الملابسات والإلمام بتلك الظروف أمر لا يتيسر لكثيرٍ من الناس وخصوصاً إذا كان الكلام مدوَّناً ، وإنَّ بيتاً واحداً من الشعر القديم سيضطرك بغية تفسيره أن تعود إلي أكثر من كتاب لتعرف صلة الشاعر بمن يقوله فيه، وإذا كان مثلُ ذلك واجباً في تفسير النصوص المعقدة أو التي قيلت في مناسبات خاصة فهل من الواجب أن نعرف ظروف كل جملة ومناسبتها لنفهم معناها ؟! فأي تعسف هذا الذي نلجأ إليه؟ ، وأي إيجاز هذا الذي نتركه ؟ ، فإذا كانت الحركة الواحدة علي الحرف تكفي لمعرفة القول وفهمه أفليس من الأجدر أن نأخذ بها وبدلالتها بدلاً من أن نعود إلي معرفة قصة كاملة لكل جملة (٢٣) ؟

٢- [أ] قيمة العلامات:

من أهم خصائص اللغة وأظهر مميزاها نظام الإعراب ، ودلالة علامات الإعراب علي المعاني الوظيفية للكلمات هي أساس النحو وعليها ابني هيكله وقامت دعائمه. فقد كان سيبويه والخليل وكذلك الفراء يعطون دوراً كبيراً للعلامة الإعرابية ، في تنويع المعاني وإيضاحها. وبناء علي ما تقدم نتعجب من قولي بعض الباحثين المحدثين بأنه لم يجد في كلام الخليل وسيبويه أو ما نقل إلينا من أقوال الكسائي ما يشير صراحة" إلي أن هذه العلامات أعلام لمعان تعرض للأسماء أو ليست بأعلام لها [٢٤].

حقاً إنهم لم يخصصوا لهذه الدلالة باباً أو يعقدوا لها فصلاً ، أو يفردوها بحديث، وربما كان ذلك لأن الأمر مسلم به بينهم أو لأن التأليف كان ما يزال في بداية عهده فلم يتناول مثل هذه الأمور منفردة" ، أما بعد ذلك فقد ورد الحديث عنها مفصلاً ومستقلاً واضحاً، وأقدم ما وصل إلينا من الكتب التي تتضمن الحديث الصريح عن هذه الدلالة هو كتاب : (تأويل مشكل غريب القرآن) لابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ) . وبعد ذلك استمر التنصيص علي هذه الدلالة كما نجده عند (ابن جني (٣٩٢هـ) في الخصائص [٢٥] . وعند ابن فارس في الصاحبي [٢٦]. كما نجده في المفصل للزمخشري (٥٣٨هـ) وفي شرحه لابن يعيش [٢٧] . وفي المرتجل لابن الخشاب [٢٨] (٥٦٧هـ) وفي أسرار العربية لأبي البركات الأنباري[٢٩] (٥٧٧هـ) وفي نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي [٣٠] (٥٨١هـ) وفي مسائل خلافية لأبي البقاء العكبري [٣١] (٦١٦هـ) وفي الكافية لابن الحاجب (٦٤٦هـ) وشرحها للرضي [٣٢] (٦٨٨هـ) وكذلك في الألفية

وشروحها [٣٣] وفي التسهيل وشروحه [٣٤] ، والهمع للسيوطي [٣٥] (٩١١هـ) .أجمع هؤلاء النحاة علي دلالة العلامات الإعرابية علي المعاني التركيبية.

غير أن هناك اتجاهاً يقر أن أغلب حركات الإعراب أعلام علي معان، ويدرج ضمنه كل من الاستاذ إبراهيم مصطفي ود/ مهدي المخزومي.

ومحصّل هذا الموقف أنّ أغلب حركات الإعراب ثوابت تنتمي إلي صعيد المضمون . وعلي هذا الأساس نؤول قولهم في الاسم وبذلك يكون الرفع من مكونات صعيد المضمون ويعني الإسناد ، والجر من ثوابت المضمون ويعني الإضافة.

أمّا قولهما إن الفتحة ليست بعلم علي الإعراب وأنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب في أواخر الكلم وعن إعراب النعت السببي هو من باب الإعراب علي المجاورة فيعني أنّهما يعدّان هذه الحركات من صعيد التعبير ، وتحيط بها قوانين توليف عناصره ضمن مستوياته المختلفة.

ففي اللغة ظواهر عديدة تخضع للاستعمال ولا تخضع للمنطق ونظام القواعد والضوابط يحتكم إلي المنطق بوضع مقيدات لكل ظاهرة ، ومن ذلك محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفي الجمع بين الظاهرتين الاستعمال والمنطق في استحباب العرب لحركة الفتحة بالرغم من أنهم أميل إلي السكون أي عدم الحركة مطلقاً.

والذي لاشك فيه أن الأستاذ إبراهيم مصطفي قد استفاد كثيراً من آراء الفراء وابن مضاء القرطبي فيما ذهب إليه من حمل المبني علي المعني أو إلغاء

نظرية العامل، بل لقد استفاد من آراء غيرهما من النحاة في قولة بدلالة الحركات علي المعاني، فهو رأي قديم أشار إليه أكثر النحاة عندما قالوا إن الرفع علامة الفاعلية أو العمدية وأن النصب علامة المفعولية أو الفضلات والجر علامة الإضافة، بل إن قوله: إن الفتحة هي الحركة المستحبة عند العرب وليست علامة إعراب يتعارض مع فكرته الأساسية التي أقام عليها كتابه وهي أن علامات الإعراب دوال علي المعاني ، وكون الفتحة حركة مستحبة لا ينفي عنها الدلالة فضلاً عن أن المستحب وغير المستحب معيار لا يثبت أمام النظر العلمي؛ فليس في النظام اللغوي ما يستحب وما يكره ولو كان ذلك صحيحاً فلماذا وقف العرب بالسكون علي الكلمات التي تنتهي بالفتحة وكان أولي بهم أن يلتزموا بها استمتاعاً بما يحبون ، كما أنهم كانوا يكسرون ما آخره ساكن سواء أكان عند وصل الكلام أم في نهاية القوافي المقيدة في الشعر كما في حالة تاء التأنيث إذا وردت في نهاية الأبيات ولعله أقرب إلي الموضوعية ما قاله القدامي من أن النصب علامة علي التكملة أو الفصلة.

ولأجل عقد الصلة بين النحو وقواعد اللغة وبين أفكار الدارسين ، لابد لنا أن نقيم العلاقة بينها وبين الكلام وأجزائه بحيث يكون المصطلح موحياً بواقع ما يكون في الكلام ، ودالاً عليه . إن الرفع والنصب والخفض معان تشعر بمكان اللفظ من الكلام ، وتدل عليه مثلما يدل علي ذلك موقع اللفظ من الكلام.

والعلاقة ليست إلا وسيلة لاستدعاء هذا المعني ، وإشارة تنبيء به وتدل عليه. فإذا اقتصرنا علي هذه العلامات قطعنا سلسلة التفكير وفصمنا عري التداعي، تداعي المعاني، الذي يعمل في إعانة الدارس علي استنباط الحقائق

بنفسه. وبذلك تنعدم العلاقة بين شكل اللفظ وظاهره وبين معناه وموقعه من الكلام.

وتزيد هذه الفكرة وضوحاً إذا لاحظنا التداخل الموجود بين علامات الإعراب، كنيابة الفتحة عن الكسرة في جر الممنوع من الصرف، ونيابة الألف عن الضمة في رفع المثني ونيابة الألف عن الفتحة في نصب الأسماء الخمسة أو الستة. من أجل ذلك يبدو أن الإبقاء علي ألقاب الإعراب أولي وأجدي في وصل قواعد النحو بواقع الكلام، بشرط أن يعني بفهم معني كل واحد منها.

وليس بعيداً عندئذٍ أن يلتقي الدال بالمدلول فيكون الرفع معناه وقوع الاسم مثلاً في موقع الرفع ، والخفض مجيء الاسم في مكان الخفض، دون حاجة إلي تفريق بين مرفوع ومرفوع ، حيث تجمع بينها كلها الخصائص والصفات الأساسية التي قد تكفي في فهم معني الكلام وفي إدراك أجزائه وعلاقتها بعضها ببعض

ولم يقفل باب الاجتهاد في النحو علي مر عصور التأليف فيه كما لم تثبت مصطلحاته حيث لم تثبت ظواهر الاستعمال فأمكن بعض النحاة أن يستعملوا مصطلحاً وسطاً بين المعرب والمبني هو الواسطة أو الشبيه إذ يعجب الباحث أن يجد النحاة يتحدثون عن شيء وسط بين المعرب والمبني ، علي الرغم من أننا نعلم أن الاسم إما معرب وإما مبني ولا ثالث لهما، بيد أننا نجد في كتب النحو من يميل

إلي إيجاد صنف ثالث يقع بين المعرب والمبني، وقد يطلقون عليه اسم الواسطة ، وهذه نماذج مما ورد بهذا الشأن:

أ- قال السيوطي: إن بين المعرب والمبني واسطة لا توصف بالإعراب ولا بالبناء . وعدد مما يطلق عليه اسم الواسطة : الاسم قبل التركيب والمنادي المفرد والمضاف إلي ياء المتكلم (٣٦).

ب- قال أبو البقاء (عبد الله بن الحسين العكبري: ت ٦١٦هـ/ ١٢١٩م) في اللباب: ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحقق، لأن المعرب ضد المبني . وليس بين الضدين هنا واسطة. وذهب قوم إلي أن المضاف إلي ياء المتكلم غير مبني ، إذ لا علة فيه توجب البناء، وغير معرب، إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه، مع صحة حرف إعرابه ، وسموه خَصِيًّاً. (٣٧)

ج- قال ابن الدهان في الغرة : الكلام علي ضربين معرب ومبني . وعند الرّماني وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو "سحر" المعدول ، لأنه لا يزول عن هذه الحال، وما فيه من شيء يوجب البناء. وادعي قوم ذلك في غلامي (٣٨) .

د- قال ابن جني : " وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي . فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء" (٣٩) .

ونستطيع أن نستخلص من أقوال النحاة أن البناء العارض هو نوع

من الكلام الذي يتأرجح بين البناء والإعراب . وليس هو بناء صرفاً كما أنـــه لا يمكن أن يكون إعراباً لسببين :

الأول : أن حركة آخره لم تنشأ عن عامل .

الثاني: أنه منع التنوين والاسم المعرب ينون.

وقد يرد البناء والإعراب في الكلمة الواحدة فقد تكون الكلمة ذات دلالة علي معني معين في حال بنائها وذات دلالة أخرى في حال إعرابها وذلك نحو قولك (لا مصلّيَ في الجامع) و (لا مصلّياً في الجامع) فمعني الجملة الأولي نفي وجــود أيّ مصلّ سواء أكان مصلّياً في الجامع أم في غيره ، ومعني الثانية نفي وجــود مصــلّ يصلّي في الجامع وقد يكون فيه من صلي في غيره. ونحوه (لا بائعَ في الـــدار) و (لا بائعاً في الدار) فمعني الجملة الأولي نفي وجود بائع علي الإطلاق سواء أكان يبيــع في الدار أم في غيرها، ومعني الجملة الثانية نفي وجود بائع يبيع في الدار وقد يكون من يبيع في السوق أو في غيره.

ومن ذلك قولنا (سقط من عــلُ) و (سقط من علٍ) فالجملة الأولي تفيــد تعيين العلو وأنه سقط من علو معلوم والثانية لا تفيد تعين العلو بل معناها أنه سقط من مكانٍ عالٍ. ونحو ذلك الظروف المعرفة بالقصد نحو (خرج من تحتُ ومن تحتٍ) فالجملة الأولي تفيد تعيين المكان الذي خرج منه، وأما الجملة الثانية فلا تفيد تعيــين

المكان الذي خرج منه وإنما المعني أنه خرج من مكانٍ ما من تحت.

ومنه المنادي المبني والمعرب نحو (يا رجلُ ويا رجلاً) فالأولي تفيد تعيين المنادي وأنه معرفة والثانية تفيد أنه نكرة غير مقصودة.

ونحوه (أقبلت حذامِ وحذامٌ أخرى) فالأولي معرفة والثانية نكرة.

ونحوه (لا رجلَ ولا رجلٌ) فالأولي نص في نفي الجنس والثانية تحتمل نفي الجنس والوحدة. ومثلة زيدُ بالبناء علي الضم ومعناها أنها حالة نداء أما زيدٌ بالإعراب فمعناها إجابة عن سؤال مَنْ صنع هذا؟ وذلك في حالة الحذف أو ورود الاستعمال هكذا.

- الإعراب والتركيب:

الوظائف التركيبية للكلمات تتميز في الجمل بحركات خاصة لا اختلاف فيها ولا اضطراب فالفاعل ونائبة والمبتدأ وخبره واسم كان وخبر إن وتابع كل منها مرفوعة دائماً والأسماء غير الأساسية أو ما يشبهها في الجملة كالمفاعيل والحال والتمييز والمنادي واسم إن – وخبر كان – وتابع كل منها منصوبة دائماً، وهناك أسماء يكون حكمها الجر بالحرف أو بالإضافة أو التبعية ، كما أن الفعل المضارع يرفع أو ينصب أو يجزم ، كل ذلك بعلامات محدودة واضحة، وفي أوضاع ثابتة مطّردة وطبقاً لقواعد وقوانين.

هذا إذا كان الاسم معرباً قابلاً للحركة، فإن كان غير ذلك استعين علــي إيضاح المراد بأساليب وقرائن خاصة. وقد التزم العرب بهذه الظـــاهرة اللغويــة وتكلموا بسليقتهم طبقاً لها، ثم جاء علماء العربية فقعدوا هذه الظاهرة ووضعوا لها المصطلحات والقوانين العامة، وبينوا ما ينطبق عليها، وما يشذ عنها وسبب ذلــك وعلته.

إن هذا النظام المحكم للإعراب الشامل لكثير من أنواع الكلام وبعلامــات قليلة يعبر عن مختلف الوظائف النحوية للكلمات ويعد ميزة من ميزات العربية .

وتكون الحركة الإعرابية اقتضاء لقياس لغوي جاء عن العــرب الأول ، ورصــد النحاة القدامي له أبواباً نحوية أعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولهـــا حركــة معينة، وقد تتغير الحركة الإعرابية اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل كالزيــادة أو الحركة التي تنقل معني الجملة من الخــــبرة إلي معــني التحذيــر أو الإغــراء أو الاختصاص أو المعية أو إلي معني الاستفهام بعد (كم) تفريقاً لها عن الخبرية. يقــول ابن جني : "الإعراب إنما جيء به دالاً علي اختلاف المعاني" (٤٠) فالإعراب في نظره يقوم بدور أساسي في تحديد الوظائف النحوية للكلمات من خلال حركاته الـــتي تفرق بين كلمة وأخرى برفع هذه الكلمة، ونصب الثانية وجر الثالثـــة وهكـــذا، فالضمة علي آخر الاسم الذي يقع بعد الفعل تحدد علاقته بالفعل وتعطيه وظيفتــه أي أنه فاعل الفعل والحدث قد حصل منه أو اتصف به. والفتحة علي آخر اســـم تالٍ مثلاً تحدد علاقته بما قبله وبما بعده فتعني أنه الذي وقع عليه فعــل الفــاعل، وهكذا كل حركة إعرابية تقوم بمهمـــة أساسية في تحديد العلاقات بين الألفــاظ،

ومن ثم تبين المعاني النحوية ، التي تساهم بنصيب مع الدلالات الأخرى في بيـــان المعني الدلالي.

الإعراب وليد التركيب، وانعكاس لمعان تحدث في الكلام مصاحبة لعمليـة التركيب، لأن هذه المعاني التي يتخذ الإعراب عنواناً لها هي معان تركيبية تتعـاقب علي الاسم الواحد.

ولهذا عرف الإعراب بأنه اختلاف أواخر الكلمات لاختـــلاف المعـــاني المتعاقبـــة عليها[٤١]. وإذا كانت معاني الإعراب "متعاقبة" فهي طارئة أي وافـــدة جديـــدة وهناك معان نحوية أخرى فرق النحويون بينها وبين معاني الإعراب علـــي النحـــو التالي :

المعاني

طارئة	غير طارئة
غير لازمة	لازمة
معني واحد	أكثر من معني

ويصور رغبة النحاة في تحويل الخصائص التركيبية إلي ظواهر قياسية الحوار الذي دار بين الخليل وسيبويه في رفع المنادي إذا كان مفرداً ونصبه إذا كان مضافاً أو نكرة غير مقصودة.

وجواز نصب نعت المنادي المفرد ورفعه وضرورة النصب لنعت المنـــادي المضاف. وقد نقل سيبويه هذا الحوار كاملاً في كتابة (٤٢) . بالغ النحاة القدامي في الاتكال علي قرنية الإعراب حتي بنوا نحوهم كله علي الإعراب ، مع أن الإعراب وحده لا يقوي علي تبيان المعني النحوي . إن بروز العلامات الإعرابية في العربيـــة الفصحي دفع النحاة إلي البحث في "العامل" الذي يحدث الإعراب (٤٣). وهكـــذا أخذوا يتنبّهون إلي العامل حين درسوا الحركات التي تتغير بتغير المواقـــع. فكـــل حركة إذن هي مظهر لعاملٍ ما من العوامل المؤثرة . ولم يكونوا في البداية يقصدون أنه عامل حقيقي يتسلط علي المعمولات، إنما قصدوا أنه عامل اقتراني يفسّر التغيير الحاصل في حركات أواخر الكلمات والعوامل ما هي إلا تفسير لعلامات الإعراب ومن الممكن أن يعتمد عليها في هذا الصدد ويلاحظ أنّ العلامة الإعرابية قد تكون القرينة الواحدة التي تفسِّر الإسناد.

والدكتور رمضان عبد التواب يؤيد القول بهذه الدلالـــة ويـــرد علـــي معارضيها (٤٤).

كما أيد د/ تمام حسان القول بهذه الدلالة ولكنه يركّز علي أن النحاة قـــد بالغوا في الاهتمام بقرينة العلامة الإعرابية مع إنها لا تؤدي دورهـــا في رأيـــه إلا بالتضافر مع بقية القرائن اللفظية والمعنوية (٤٥).

ونجد من أنصار هذا الاتجاه الأستاذ محمد عبد القادر المبارك في كتابيه (فقه اللغة وخصائص العربية) (٤٦). وكذلك الأستاذ مازن المبارك في كتابة (نحو وعـــي لغوي) (٤٧). والأستاذ صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة) (٤٨) . ونجد

الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة) [٤٩] . وفي كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) [٥٠] . وكذلك الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (فقه اللغة المقارن) [٥١].

- الإعراب والمعاني:

رأي إبراهيم مصطفي أنه اكتشف للعلامات الإعرابية مدلولات معاني لم يكتشفها النحاة من قبله لأنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلي معني ولا أثراً في تصوير المفهوم [٥٢].

يقول ذلك في الوقت الذي لا يخلو فيه كتاب من كتب النحاة المتأخرين من تعريف للإعراب بأنه: تغير آخر الكلمة لتغير المعاني المتداولة عليها ، وكذلك لا تخلو هذه الكتب من تعليل لأصالة الإعراب في الأسماء بأنها تتعاورها معان متعددة تحتاج إلي الإيضاح بعلامات الإعراب. علي أننا لا ننكر أن كثيراً من النحويين الذين ألفوا في عصور الانحطاط قد ابتعدوا بالنحو عن الأدب وعن النصوص والشواهد البليغة فاختفت من كتبهم تلك التحليلات اللغوية التي تبرز قيمة العلامات الإعرابية في التمييز بين المعاني والأفكار الدقيقة ، تلك التحليلات التي حفل بها كتاب سيبويه وكثير من كتب الأمالي والمجالس والتراجم وكتب معاني القرآن والتفسير والاحتجاج للقراءات.

وأحوال المنادي وأحكام تابعه تعد من المسائل التي شملتها هذه الكتب في تحليلاتها ولاسيّما عندما يكون الكلام مكتوباً، والتي يظهر فيها أثر تغيرّ الحركة في تغير المعني، ونعني بها تلك الأساليب التي لا تكفي فيها القرائن الأُخرى

لتوضيح العلاقة بين أجزاء الجملة. لأننا لا ندعي أن الإعراب هو الفارق الوحيد بين المعاني التركيبية، بل هناك أساليب يكفي لفهمها فهم مدلولتها اللغوية، ومن ثم يتدخل العقل أو العُرف أو هما معاً لتحديد العلاقة بين أجزائها . وبين أحوال الكلمات التي تحتمل الوصفية والنداء أو الوصفية والاستثناء غير ذلك .

والعلامات الإعرابية دوال علي الوظائف النحوية ولكن الأمر يختلف في باب النداء فالعلامات فيه دوال علي المقام أو الموقف الاجتماعي وقد عدّ د/تمام حسان العلامة الإعرابية إحدى قرائن السياق وأن السياق يشملها لأنه مجموعة من القرائن وكان يمكن أن يجمع د/ تمام حسان بين فائدتين : العلامة والسياق خصوصاً في باب النداء الذي تسهم فيه العلامة في تحديد السياق وكان يري أن قرائن السياق الأخرى تحتاجها العلامة في تحديد الوظيفة .

ومشكلة هذا البحث في هذا الوقت هي أن العلامات الإعرابية قد اختفت من تركيب النداء وأصبحت هناك قرائن أخري كالمألوف في الاستعمال والوظيفة والملامح الصوتية كالنبر والتنغيم إلي جانب استعمال الإشارة والحركة الجسمية في التعبير عن المقام أو الوظيفة.

وجد ابن خلدون (٥٣) أن الإعراب وقرائن الكلام في العربية لها دور في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة علي سنن اللسان المضري ، ولم يفقد منها إلا دلالة الحركات علي تعيين الفاعل من المفعول وأنهم اعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل علي خصوصيات المقاصد، إلا أن البيان والبلاغة في اللسان المضري أكثر وأعرف ، لأن الألفاظ بأعيانها دالة علي المعاني بأعيانها، ويبقي ما تقتضيه الأحوال ويسمي بساط الحال محتاجاً إلي ما يدل عليه، وكل معني لابد أن

تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تعد تلك الأحوال في تأدية المقصود،لأنها صفاتــه ، وتلك الأحوال في جميع الألسن ما يدل عليها بــأحوال وكيفيــات في تراكيــب الألفاظ وتأليفها. والقرائن عند ابن خلدون "قرائن الكلام" وعند الدكتــور تمــام حسان " قرائن التعليق" لفظية معنوية. وفي هذا الإطار اتجه النحاة بقولهم بالعــامل النحوي إلي إيضاح قرينة لفظية واحدة هي "قرينة الإعراب" أو "العلامة الإعرابية" فجاء قولهم بالعامل لتفسير هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة (٥٤).

فالضمة والفتحة والكسرة علامات معانٍ وقرائن تدل علي أبواب نحويــة ودلالية . وليست للإسناد والإضافة فقط ، ولا الفتحة منها للخفــة كمــا رأي الدكتور تمام حسان أن المنهج الوصفي يعتمد في معالجة العلاقات بين الكلمــات في الجملة للوصول إلي المعني الدلالي فيها، فالتعليق وهو المصطلح الرئيس في نظريــة النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) هو الفكرة المركزيــة في النحو العربي، وأن فهم التعليق علي وجهه كافٍ وحده للقضــاء علــي العمــل النحوي والعوامل النحوية لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معــاني الأبــواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها علي صورة أوْ في وأفضل وأكثر نفعاً في التحليــل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية.

وهكذا تدل العلامات الإعرابية علي مختلف الوظائف في اللغة لكنــها في باب النداء تجتمع لا لتدل علي وظائف نحوية متنوعة وإنما لتدل علــي مقامــات متنوعة فالمنادي باب نحوي واحد وله وظيفة نحوية واحدة ولذلك فإن العلامــات الإعرابية تعد نظاماً متكاملاً يدل علي الوظيفة النحوية من ناحية والمقام الاجتماعي من ناحية أخرى ومن هنا فلا محل لمــا ذكره د/ تمام حسان(٥٥) مــن ضــرورة

تضافر القرائن في التحليل النحوي وأن العلامة الإعرابية هي إحدي هذه القرائن ولا تصلح وحدها للتحليل النحوي أي أنه بإمكاننا الاعتماد عليها ولابد من إشراك السياق الاجتماعي بعناصره المختلفة لإمكانية التحليل وهي في الحقيقة دالة بتنوعها علي المقامات أي أنها تقوم بما تقوم به القرائن الأخري من إعانة علي استيضاح وأستبانة الموقف. ولو لم يكن للمحدثين ذلك التأويل ، لما استدلّوا بدلالة الحركة الإعرابية نفسها علي أكثر من باب نحوي للطعن في قول القدامي . وهم يفترضون بذلك أن اختلاف الحركات الإعرابية ينبغي أن يقترن به العدد نفسه من الوظائف النحوية، بحيث يطابق الاختلاف بين الحركات الإعرابية مظاهر مختلفة من التجربة البشرية الحدسية التي نسميها معني . وهو الاعتبار نفسه الذي حمل إبراهيم مصطفي علي الدعوة إلي المماثلة بين المرفوعات.

يمكن أن نتخلّص من المأزق الذي آل إليه موقف المحدثين إذا تخلّينا عن هذا التأويل الحدسي لمصطلح معني وحمّلناه معني تركيبياً خالصاً ، وهو تأويل ينسجم مع فرضيات هذا العمل المتعلقة ببنية اللغة من ناحية، ثم ينسجم مع التفسير الذي شرح به النحاة العرب معاني علامات الإعراب.

ومحصّل رأيهم:

- أن الرفع يدل علي أن الاسم واقع في الكلام موقع عمدة. وأن النصب والجر يدلان علي أن الاسم واقع موقع فضلة.

ومما يدعم هذا الرأي أنهم رتّبوا حركات الإعراب في الاسم منازل وفاضلوا بينها علي أساس المقياس التركيبي نفسه، كما يدلّ علي ذلك قول

أبي علي الفارسي في الإيضاح : كما شرحه الجرجاني ، يقول الجرجاني: "اعلم أن أسبق الحركات في الرتبة هو الرفع ، وذلك لأجل أنه يستغني عن صاحبية وهما يفتقران إليه " (٥٦). وعلي هذا الأساس فالمعاني التي تشير إليها حركات الإعراب ليست معاني ذات مضمون حدسي تطابق دائماً علاقة اجتماعية ملموسة تدركها ذات معلومة في مقام محدد الإحداثيات ولا هي وظائف نحوية تناسب عددها ، وإنّما هما معنيان تركيبيان أساسيان.

واختلاف علامات الإعراب في اللّفظ لا يقترن دائماً بتغيّر مطّرد للمعنى الحدسي المحصّل من ملفوظ مّا . فقد تتغير حركات الإعراب ويؤدّي استبدالها إلي اختلاف بيّن في التجربة البشرية التي تريد إبلاغها وقد تختلف حركة الإعراب في الاسم دون أن نتبيّن علي المستوي الحدسي المعني الذي خصت للدلالة عليه ولا المعني الذي زالت عنه عندما استبدلنا غيرها بها.

ودلالة علامات الإعراب دلالة عقلية منطقية غير قابلة للتخلف ، بل هي دلالة عرفية قد تتخلف للضرورة أو المناسبة أو في بعض الأساليب مثل: (قرأت صفحة من كتاب الأستاذ الجديد) فتعدد الأسماء واتفاق إعرابها جعل من الصعب تخصيص الوصف بأي منها، ولو اختلف إعراب الاسمين قبل الوصف لزال اللبس.

أما اختلاف الحركات واتحاد المعني أو اتحاد الحركات واختلاف المعني فإنما يحدث في جمل مختلفة لا في جملة واحدة، وإذا اختلفت الجمل والعوامل فلا ضير ولا لبس ؛ لأنه لابد من اختلاف المعني لاختلاف العوامل .

والنحاة يشيرون إلي مثل هذه الوجوه دون توضيح أثرها في المعني في كثيرٍ من الأحيان ، ودون النظر إلي مناسبتها للمقام وعدم مناسبتها له.

والحقيقة أن التعبير الواحد في المقام الواحد لا يمكن بحال أن يقبل غير وجه واحد من الإعراب، ذلك الوجه هو ما يقتضيه ذلك الموقف، وما تتطلبه ملابسات الحال.

فإذا ما تعددت وجوه الإعراب كما يفعل النحاة والمفسرون أحياناً اقتضى ذلك في الحال تعدد المواقف وتعدد المعني .

- وظائف العلامات مع المنادى

تراوح المنادي عند النحاة بين الفتح إذا كان ثمة تركيب ، والضم إذا لم يكن ثمة تركيب؛ إذا استبعدنا "الجر" لاختصاصه بحروف الجر والإضافة . يقول الفراء: "النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها" (٥٧). فالمنادي المبني علي الضم في محل نصب بفعل النداء المحذوف. وليس في عبارة النداء فعل فلماذا نقدره؟ لقد قدره النحاة بحثاً عن عامل في المنصوب أو في المبني علي الضم الذي يقدرون له موضع المنصوب . وقد أوقعهم البحث عن هذا العامل في التناقضات التالية:

جعلوا المنادي المبني علي الضم في نحو : يا زَيْدُ، في محل نصب، مع أن تابعه يكون مرفوعاً. كيف يكون تابع المبني علي الضم لفظاً، المنصوب محلاً ، مرفوعاً ؟ لقد حشد النحاة كل المعاذير والسباب لتسويغ هذا الشذوذ فلم يستطيعوا ، وبقيت محاولاتهم ظاهرة التكلف. ذلك لأن المبني يتبعه نعته علي

المحل لا علي اللفظ . وبهذا يخرق النحاة قانوناً من قوانين النحو من أجل البحث عن عامل غير موجود . لقد قاسوا المنادي المبني علي الضم علي الظرف المقطوع، فهو يبني علي الضم لفظاً ويكون في محل نصب. وذلك في مثل قوله تعالي: (فما يكذبك بعدُ بالدين) (٥٨). فلفظة (بعدُ) هنا مبنية علي الضم في محل نصب علي الظرفية ، وقد يكون في محل جر حسب العامل الذي يؤثر فيه كما في قوله تعالي: (لله الأمر من قَبلُ ومن بعدُ) (٥٩). فلفظتا (قبلُ) و (بعدُ) ظرفان مقطوعان مبنيان علي الضم في محل جر بالحرف. غير أن المنادي المفرد يختلف عن ذلك فهو يبني علي الضم لأنه صوت ثم ينصب إذا أضيف لأن شبهه بالصوت انتهي.

فنحن نقول: يا زَيْدُ، نبنيه علي الضم لأنه شبيه بالأصوات ، ثم نقول : يا زيدَ الخيلِ ، فننصب لأن شبهه بالأصوات انتهي. ولكن نصب - في رأيهم- لأنه ليس مسنداً إليه ولا مجروراً بالحرف والاسم عندهم - إذا لم يكن مسنداً إليه ولا مجروراً بحرف نصب.

وقد اختلف علماء البصرة وعلماء الكوفة في الكثير من مسائل النداء منها في : " المنادي المفرد العلم هل هو معرب أو مبني؟ :

ذهب علماء الكوفة إلي أن الاسم المنادي المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين ، وذهب الفراء من الكوفيين إلي أنه مبني علي الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول وذهب البصريون إلي أنه مبني علي الضم وموضعه النصب ، لأنه مفعول.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعني، فلم

نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف، فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق.

فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه علي وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره.

وأما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن يقال : " يا زيداه" كالندبة فيكون الاسم بين صوتين مديدين ، وهما "يا" في أول الاسم، والألف في آخره، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو "يا" في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره فحذفوها وبنوا آخر الاسم علي الضم تشبيهاً بقبل وبعد.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبني وإن كان يجب في الأصل أن يكون معرباً لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبهها . ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب والتعريف ، والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً كما أن كاف الخطاب مبنية. ومنهم من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنياً لأنه وقع موقع اسم الخطاب، لأن الأصل في "يا زيد" أن تقول : يا إياك أو يا أنت ... (٦٠) والمنادي المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ، ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع... بل المراد أنه لم يكن فيه سبب البناء حتي يبني، فلابد فيه من الإعراب ، ثم إنا لوجررناه لشابه المضاف إلي ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ؛ ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع (٦١).

ولكن سيبويه تناول موضوع النداء في إطار اجتماعي راعي فيه المقام بـين المتحادثين أو المنادِي والمنادَي في علاقتهما الحوارية والمقام ولكن لما كان كتـاب سيبوية جامعاً لدروس النحو العربي كان لابد أن يكون هناك وسيلة لتمييز المقـام من ناحية ونوع المنادي من ناحية أخرى فكانت العلامة هي أبرز ملمح في هـذا الدرس. فيعرض لأنماطه والوظائف المتعلقة بها كالنداء الحقيقي ونداء الندبة ونـداء الاستغاثة، ونداء التعجب.

ويعرض لأنماط المنادي كنداء العلم ، والنكرة المقصودة، والنكـرة غـير المقصودة والمضاف والشبيه بالمضاف ، أو ما يصيب المنادي من ترخيم، مركـزاً في ذلك علي علاقة الشكل بالعلامة الإعرابية التي هي محل الاهتمام (٦٢) رأي الدكتور تمام حسان في كتابية "اللغة العربية معناها ومبناها" ومن روائع البيان" أن العلامـة الإعرابية تعد إحدي القرائن المُعِينة علي البيان لكنها ليست قرينة كافية لاستجلاء الدلالة ووضوحها ولذلك وجب عنده الاستناد إلي السياق ويقصد بذلـك الاجتماعي والمقام لأنه تتآزر فيه القرائن جميعاً للبيان وكشف غموض التراكيب أو المفردات؛ ومن هنا فالدكتور تمام ومن تبعه من الباحثين كالدكتور حماسة في كتابـه "العلامة الإعرابية" يرون أن السياق بقرائنه أكثر دلالة من العلامة ولكن من خلال تحليل باب النداء من وجهة نظر النحويين العرب نجد أن العلامة هـي الكاشـفة للسياق وليس العكس لأن المسألة ليست سياقاً اجتماعياً كما رآهـا الوصفيـون البنيويون (٦٣) إنما المسألة هنا هي سياق لغوي يختلف فيه المنادي بـين التعريـف والتنكير وبين المضاف والشبيه بالمضاف كما يختلف إذا كان حياً عما إذا كان ميتاً مندوباً "الندبة" وما إذا كان المنادَي معروفاً للمتكلم فيسمي نكرة مقصـودة أي يكون وجوده معلوماً ولكن حقيقتـه مجهولة وبين ما إذا كان مجهول الوُجـود

والحقيقة فيسمي نكرة غير مقصودة وعلامتها النصب فتفرق عن النكرة المقصودة التي تبني علي الضم كالمنادي العلم وبطبيعة الحال تكون العلامة هـــي الكاشـــفة لحقيقة السياق فإذا كان المنادِي بكسر الدال أعمي علي سبيل المثال أو ســجيناً في حجرة لا يري من هو خارجها وينادي فإنك تجد أثر هذا المقام في العلامة المصاحبة للمنادَي فالعلامة تبين لك مقامين وهما إما معرفة المنادِي بمن يناديـــه أي معرفـــة حقيقة وجوده وبين ما إذا كان يجهل هذا الوجود ويستغيث بكل من يسمعه سواء أكان رجلاً أم امراة أم طفلاً أم شرطياً إلخ.

أما مسالة كون المنادي عاقلاً أم غير عاقل فإنها لا تتقيد بالعلامات اعتماداً علي تقسيمات النحاة للمنادَي وفقاً لإصطلاحاتهم من حيث الإفراد أو المضاف أو الشبيه بالمضاف أو العلم أو النكرة إلخ أضف لذلك أن الترخيم وهو مقام مســتقل من مقامات المنادَي يستعمله الناطق تودداً وتدليلاً للمنادي أو رغبةً في اجتذابه إليه ليلبي له جملة طلب النداء وفقاً للمضمون فإن هذا المقام استدل عليـــه بتغيـــير في المقاطع دون اللجوء إلي العلامات أما تغير العلامة من بناء علي الضم إلي فتــح أو وفقاً لحركة الصامت الأخير من المنادي فهي مسألة لهجية من ناحيـــة ، وخاضعـــة لضبط لفظ المنادي الصوتي من ناحية أخرى.

وجرياً علي هذا اللون في التناول لا يعرف الزبيدي المنادي ولا يبدأ بذكـر حروف النداء ولا يذكر أنواعه ، إنما يبدأ بما يربطه بالدارس فيقول: "إذا نـــاديت اسماً مضافاً فانصبه" ويشير إلي سبب نصب المنادي المضاف وهو أن المنادي مدعـــو فهو مفعول به. ثم يذكر أمثلة ويتولي إعرابها إعراباً مجملاً، ثم ينتقل إلي نعت المنادي المضاف فيقول: وإن نعته تبعه النعـــت بالنصب ... ثم ينتقل إلي المنادي المفـــرد

فيقول : فإن كان الاسم المنادي مفرداً ضممته بلا تنوين، ويذكر أمثلة ويعربها أيضاً وهو هنا لا يفرق بين المنادي المفرد العلم والمفرد النكرة المقصودة. ثم يعرض لنعت المنادي المفرد بنعت مفرد ثم نعته بمضاف.

ولا يرجيء الحديث عن حكم تابع المنادي إلي أن يفرغ من بيان أحكام الاسم المنادي كما فعل غيره . وكذلك لا يستعمل المصطلحات التي نجدها عند غيره مثل العلم المفرد، النكرة المقصودة، النكرة غير المقصودة، الشبيه بالمضاف. فإذا ناديت اسماً مضافاً فانصبه لأنه مدعو فهو مفعول به ، تقول : يا عبدَ الله. يا: حرف نداء . وعبد الله: منصوب لأنه دعاء مضاف، وكذلك : يا أهل زيد ، يا أبا عمرو، يا أخانا، يا صاحبنا ، يا ذا المال، دعاء مضاف.

وإن نعتَّه تبعه النعت بالنصب تقول : يا عبد الله الظريفَ. الظريفَ : نعت لعبد الله، لأن النعت تابع للمنعوت ، وكذلك: يا غلامَنا الفاضلَ، ويا صاحبيهما الشريفين. وتقول : يا اخوى زيدٍ العاقلين.

فإن كان الاسم المنادي مفرداً ضممته بلا تنوين. تقول: يا زيدُ. يا: حرف نداء . وزيد: دعاء مفرد.وكذلك: يا عمروُ. يا رجلُ ، يا غلامُ. يا رجلان. يا مسلمان. يا صالحون.

فإن نعتَّ الاسم المفرد بنعت مفرد كنت فيه بالخيار:

إن شئت رفعت النعت وجعلته تابعاً للفظ المدعوّ فقلت : يا زيدُ الظريفُ، يا محمدُ الكريمُ، يا بشرُ العاقلُ . رفعت هذه النعوت علي لفظ المدعوّ .

وإن شئت نصبت لأن الاسمَ المفرد المدعوَّ وإن كان مضموماً فموضعه موضع نصب لأنه مفعول في الأصل . وتقول : يا زيدُ الكريمَ. ويا عمروُ الظريفَ، ويا خالدُ العاقلَ. نصبت النعوت علي الموضع.

فإن نعتَّ الاسم بمضاف نصبت النعوت لا غير فقلت : يا زيدٌ أخا عمرو. يا : حرف نداء . زيدُ: دعاء مفرد. وأخا عمرو: نعت. ولا يجوز فيه الرفع لأن المضاف في باب النداء نصب. تقول: يا عمرو ذا الحمد. ويا بشرُ صاحبَ القوم[٦٤]

فالمنادي الذي هو في محل نصب، إن كان مفرداً معرفة ضبط بالضم بلا تنوين . ولا ينون كيلا يلتبس بالأسماء المرفوعة غير المناداة، ولا يفتح كيلا يلتبس يلتبس بالأسماء الممنوعة من الصرف، ولا يجر كيلا يلتبس بنحو : يا غلامِ ، إذا حذفت منه ياء المتكلم.

فالحالات الإعرابية بعلاماها يمكن تفسيرها في ضوء فكرة التنويع ومثال المنادي المفرد المعرفة فسر في ضوئها ، كما فسر تفسيراً آخر أكثر قبولاً من فكرة العامل، وأقرب ما يكون إلي طبيعة اللغة.

فقد ذهب الخليل إلي أن العرب نصبت المضاف نحو : يا عبد الله ، يا أخانا والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً.

حين طال الكلام ، كما نصبوا: هو قَبلَك ، هو بعدَك

ورفعوا المفرد، كما رفعوا: قبلُ ، وبعدُ .

وموضعها واحد ، وذلك قولك: يا زيدُ ، ويا عمروُ

وتركوا التنوين في المفرد ، كما تركوه من قبل [٦٥] فهذا تفسـير لظـاهرة إعرابية بعيداً عن فكرة العمل والعامل واستناداً إلي ما ترتضيه العرب من نصب في المركبات كأحد عشر، وإن رجلاً ، عشرين رجلاً، لا رجلَ، قبلَك، يا عبـدَ الله. وإذا لم يكن ثمة تركيب في مثال المنادي ، لجيء إلي الضم ، كما فعل في "قبل" حين قطعت عن الإضافة ، أو يمكن أن يقال في ضوء فكرة التنويع .

ومما يمثل إدراك نحاة العربية وبلاغييها لارتباط العلامات بدلالات المقام لأنهم أوردوا أنواعاً من الأسماء لا يجوز نداؤها ، أي استعمالها في أسلوب النداء :

١- ضمير المتكلِّم والغائب.

٢- اسم الإشارة المقرون بالكاف، علي خلافٍ فيه.

٣- الاسم المضاف للكاف نحو: غلامُك . وقد عللوا منْع ذلك بأنه نداء مخاطَبين [٦٦]، وخطاب أحد المسمَّيين يناقض خطاب الآخـر، ولا يجمع بين خطابين بلفظٍ واحد.

٤- المحلَّي بألْ ، لأنَّ نداءَه يفيد التعريف، وأل تفيـد التعريـف ولا يجمع بين معرِّفين. فلا يجوز نداء المحلَّي بأل إلاَّ في صور أربعة:

أ- لفظ الجلالة، تقول : يا الله ، بإثبات الألفين، ألف يا وألف الله. وتقـول: َيللَّه بحذفهما معاً ، ويا لله بحذف الثانية فقط. والأكثر أن يحـذف حـرف النداء ويعوَّض منه الميم المشددة ، وقد يجمع بينهما في الضرورة.

ب- الجمل المحكية ، نحو : يا المنطلقُ زيد ، فيمن سمّي بذلك .

ج- اسم الجنس المشبَّه به ، نحو: يا الأسدُ شِدَّةً، ويا الخليفةُ هَيبةً ، فيما رأي محمد بن سعدان (٦٧). ووافقه ابن مالك ، لأنَّ تقديره : يا مثلَ الأسدِ، ويا مثلَ الخليفةِ . فحَسُنَ ذلك لدخول يا علي غير الألف واللام.

د- ضرورة الشّعر كقوله:

عباسُ يا الملكُ المتوَّج والذي عَرَفت له بيتَ العلا عَدنان(٦٨)

ولكن كيف ننادي العلم المبدوء بألْ ؟ فهو لا ينادي إلاَّ بحذف ألْ.

قال السيوطي : ولا ينادَي ما فيه أل العهدية، ولا التي للغَلَبة، ولا التي للمح الصِّفة، بل إذا نودي هذا النوع حذفت منه أل.

قال:

إنك يا حارثُ نعم الحارث

وقال جرير:

غَمزَ ابن مرةَ يا فرزدق كَينْهَا غَمزَ الطَّبيبِ نغانغَ المعذور (٦٩)

[ب] رفع اللبس وتحديد المقامات :

- اللبس عنصراً من عناصر الغموض:

- كان علماء اللغة المحدثون والمعاصرون أكثر دقةً في تحديد مصطلح الغموض وتعريفه، وحصروه في البنية اللغوية فقالوا "إن البناء اللغوي الذي يقال عنه إنه غامض هو البناء الذي يحتمل أو يرتبط به أكثر من معني".

"a construction is said to be Ampiguous when more than one interpretation can be assigned to it" (70) وصدد هذا يفرقون بين أنواع من الغموض من حيث صلتها

بالبنية اللغوية فيحددون ثلاثة أنماط من الغموض هي:

١- الغموض الذي يقع في الكلام بسبب من الأداء الصوتي، ويتمثل ذلـــك في التمييز بين معاني الكلام سواء أكان ذلك علي مستوي الكلمة المفــردة أم التركيب .

٢- الغموض الذي يحدث بسبب وجود كلمة في جملـــــة ، وهـــذه الجملـــة صحيحة نحوياً، غير أن دلالة هذه الكلمة تحتمل أكثر من معني أو دلالـــة علي مقام أو ظرف في إطار درس المنادي .

٣- الغموض الذي يقع بسبب من التركيب النحوي، أو ما اصطلح علمـــاء اللغة علي تسميته بالغموض النحوي Grammatical Ambiguity [٧١] . ومـا يحتاج إلي التمييز بين معاني الكلم علي ضربين : أحدهمـــا: أن يكـــون في كلمة معنيان أو أكثر غير طاريء أحدهما علي الآخر.

وهذا النوع من المعني لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعاني عـــن الآخر ، لأن جاعله لأحد المعنيين واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعني الآخر، حتي يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما، ويعتمد علي السياق في تحديد أحد معاني هذه الكلمات المشتركة.

والثاني: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما علي الآخـــر ، فلابد للطاريء إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه . وقد يكون قرينـــة المعني الطاريء علي الكلمة كلمة أخري مستقلة كالوصف الدال علي معـــني في موصوفه، والمضاف إليه الدال علي معني في المضاف .

وإن كان طروء المعني لازماً للكلمة، فإن كان الطاريء معني واحداً لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منـــه ومن غيره فلا حاجة إلي العلامة، لأنهـــا

تطلب للملتبس بغيره.

وإن كان الطاريء اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللائق أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة. .

ومثل هذا المعني إنما يكون في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام لابد أن يعرض فيه إما معني كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة فجعل علامته الحركات.

ولعل في معني الإعراب ومن ثم علاماته ما يقرّب لنا الغاية ويهدينا إلي الوسيلة، ذلك أن أصله في اللغة الإيضاح والبيان وهو كما يقول ابن جني : "الإبانة عن المعاني بألفاظ" . وهو "مصدرِ أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له ومُوضح عنه" (٧٢). فهو إذن وسيلة من وسائل إظهار المعني وإيضاحه ، يراد بها الإفصاح المبِّين عما يقصد إليه المتكلم.

وقد يفهم منه أنه مظهر من مظاهر الدقة في البيان، لأن تركيب الألفاظ في حد ذاته يكون في أكثر اللغات دلالة كافية علي المعني وإيضاحاً مغنياً لمضمون الكلام وقصد المتكلم.

ومما يلاحظ في هذا الباب أن من معاني "الإعراب" في اللغة الإمعان في الإيضاح والبيان أو تحسين الكلام وتجويده، بل إزالة فساده.

ذلك أن المعاجم تنص علي أن أعرب: أي أبان أي أظهر ... أو حسّن أو غيرّ، أو أزال عرب الشيء وهو فساده" (٧٣).

وفساد الكلام يكون في التباسه وإبهامه، وإزالة ذلك الفساد تكون بالإيضاح والإبانة ورفع الإبهام والالتباس. إلي هذه الأصول اللغوية ينبغي أن يلتفت الباحث، إذا أراد أن يجرّد هذا النحو مما اعتوره من عناصر اللبس.

وقد جاء الإعراب لبيان شيء وتعيينه وتحديده، أو لإزالة اللبس والغموض عنه، والبناء عكس ذلك ، أي يكون للكلمات التي لا تستدعي جلاءً أو إظهاراً ، وليس فيها غموض يراد إزالته فإذا كان الاسم معرفةوالمعرفة واضحة لا لبس فيها أو غموض-لذلك كان البناء به أولي فعندما تقول (يا محمدُ) بضم الدال، لم يكن هناك داعٍ للإعراب ، أي للإظهار أو التعيين؛ لأن (محمداً) المنادي أمامك، ولا احتمال للبس بأن يكون المنادي غيره وكأنك عندما تقول (يا محمدُ) قلت (يا أنت) أو (يا إياك) ، وهكذا الحال تماماً في النكرة المقصودة، صحيح أنها نكرة، ولكنها مقصودة؛ أي معينة محددة، وليست نكرة شائعة . أما إذا كانت نكرة غير مقصودة فإن الإعراب يتحتم فيها ففي قول العمي (يا رجلاً خذ بيدي) يقع هذا النداء علي أي رجل ، وليس علي رجل معين دون غيره ، ومن ثم وجب إعراب هذا المنادي، لإشعار كل من يسمعه وينطبق عليه مفهوم رجل أنه مقصود بهذا النداء.

وهناك تساؤل : لماذا بني المنادي المعرفة والنكرة المقصودة ؟ ولماذا كان بناؤه علي حركة؟ ولماذا كانت الحركة هي الضمة خاصة؟ يجاب عن هذا التساؤل بما يلي :

أولاً : إن المنادي وإن كان اسماً متمكناً أي معرباً : إلا أنه خرج عن بابه بحلوله محل الاسم غير المتمكن : وهو الضمير [٧٤].

وبيان ذلك: أن النداء خطاب ، والخطاب حق الضمير ومكانه ومقامه، أما الأسماء الظاهرة فإنها تساق مساق الغيبة لا الحضور ، فالمخبر عن نجاح محمد ، وفوز محمود وسفر سعد يقول: نجح محمد، وفاز محمود، وسافر سعد. ولو كانوا حاضرين وأراد أن يحدث كلاً منهم عن نفسه لوجه الخطاب إلي كل منهم

ولما كان النداء حال خطاب ، وكان المنادي مخاطباً ، فإن حقه أن يكـــون ضميراً لا اسماً ظاهراً ، غير أنهم عدلوا في النداء عن استعمال الضمير مع أن النـداء حقّه، وأن الضمير موضعه، وأحلوا الظاهر مكانه مع أن مكان الظاهر هو الغيبة لا الحضور ، لأن المنادي قد لا ينتبه إذا نودي بضمير لا باسمه الظاهر، لغفلة أو ذهول أو بعد [٧٥]، ومن أجل هذا أحلّوا اسمه الظاهر في النداء محل ضميره تحاشياً لعــدم تنبهه. وبهذا حل الاسم الظاهر المعرب المتمكن محل الضمير المبني فأعطي حكمــه وهو البناء [٧٦].

ولقد ورد قليلاً علي شذوذ نداء ضمير المخاطب كما في قول الشاعر[٧٧]:

يا أبجرُ بن أبجرٍ يا أنت: أنت الذي طلقت علم جعتا

وإذا كان حلول المنادي الظاهر محل الضمير ينطبق علي المبني كما ينطبــق علي المعرب : فلماذا أعرب بعض أقسام المنادي وهو المضاف والشبيه بالمضـــاف والنكرة غير المقصودة؟

السبب في ذلك : أن المنادي المعرب لا يفيد من النداء تعريفاً ولا تخصيصاً كما هو الحال في المنادي المبني [٧٨]وبيان ذلك أن المنادي المبني يكتسب من النـــداء التعريف سواء أكان معرفة قبل النداء أم كان نكرة مقصودة.

أما المنادي المعرب فإنه إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فإن تعريفـــه أو تخصيصه ناشيء من الإضافة أو شبهها ، وهما موجودان قبل النداء ، ومع النـــداء فلم يفدهما النداء تعريفاً ولا تخصيصاً ولم يتأثر به أي تأثر معنوي.

وإن كان المنادي نكرة غير مقصودة فإنها باقية بعد النداء علي تنكيرها فلم تتأثر بالنداء تأثراً معنوياً.

ولما كان النداء عاجزاً عن التأثر المعنوي في المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإنه غدا عاجزاً عن أن يؤثر في أي منها تأثيراً لفظياً [٧٩].

وهنا يقال : إن لبناء المنادي علتين اثنتين هما [٨٠].

١- حلوله محل غير المتمكن وهو ضمير المخاطب .

٢- تأثره بالنداء تأثراً معنوياً باكتسابه التعريف منه.

ولما كانت العلتان مجتمعتين في المنادي المفرد المعرفة، وفي المنادي النكرة المقصودة بُنيا .

ولما كان المنادي المعرب بأقسامه الثلاثة ليس فيه إلاّ علة واحدة من العلتين المذكورتين الواجب توافرهما معاً لبناء المنادي فإنه يبقي معرباً (وهو حلوله محل غير المتمكن).

بُني المنادي المفرد علي حركة، للفرق بينه وبين ما هو في الأصل غير متمكن ، إذ إنه مبني بناءً عارضاً للنداء؛ فأُثِر أن يكون بناؤه علي حركة لتكون حركة بنائه إشارة إلي ما كان عليه في الأصل من الإعراب، إذا الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون[٨١] .

واختيرت الضمة لتكون حركة بناء المنادي المفرد المذكر لسببين [٨٢] .

أ- إن المنادي يشبه أسماء الغايات مثل : قبل وبعد، وهما تعربان إن كانتا نكرتين أو مضافتين ، تقول : جئت قبلاً وبعداً، وجئت قبلَ الصلاة وبعدَها، وتبنيان علي الضم في غير ذلك مثل قوله تعالي : (لله الأمْر من قبلُ ومن بعدُ) [٨٣] .

فلما أشبهها المنادي أعطي حكمها ، فأعرب مضافاً ومنكراً، وبني الضم مجرداً من الإضافة وشبهها ومن التنكير .

ب- إن المنادي إذا كان نكرة غير مقصودة أو كان مضافاً لاسم ظاهر، أو كان مضافاً لضمير الغائب مثل : عبد الله، وصديقه، ويا محسنين ، فإنه في هـذه الحالات يفتح أخره.

وإذا أضيف إلي ضمير المتكلم فإنه يكسر آخره. وهو معرب في كل هـذه الأحوال .

ولما كان الكسر والفتح يعرضان لآخر المنادي في حال إعرابه فإنه لم يبق من الحركات إلا الضمة، فأعطيت له حال بنائه، وينصب المنادي تارة علي اللفظ وتارة ينبي علي ما يرفع به لو كان معرباً، وهنالك منادي يجوز فيه الضم والفتح، ومنادي يجوز فيه الرفع والنصب (٨٤) .

فالمنادي الذي يتعاقب عليه الضم والفتح : أولاً : العلم المفرد الموصوف بابن أو ابنة مفرد متصل به مضاف لعلم (اسم ، كنية ، لقب) (٨٥) . مثل : يا محمدُ بنَ زيدٍ ، ويا هندُ ابنةَ علي ، يُري في كل من المثالين تحقق الشروط ، فالمنادي علم مفردٌ ، ووصفه ابنٌ أو ابنةٌ مفرد غير مثني ولا مجموع متصل به، مضاف إلي علم . ومن هذا قول رؤبة (٨٦) :

يا حكمَ بنَ المنذر بين الجارود سرادق المجد عليك ممدود

في هذه الحال : يجب نصب النعت لأنه مضاف إضافة محضة ، أما المنادي فإنه يجوز فيه البناء علي الضم علي الأصل ويجوز فيه الفتح اتباعاً لحركة ابن وابنة(٨٧).

وهذا الإيقاع يخالف الأصل لأن الموصوف يتبع الصفة في حركته . والأصل أن تتبع الصفة الموصوف لا العكس .

وإنما جاز هذا لما بين الصفة وموصوفها من صلة وثيقة تجعلها كأنهما كلمة واحدة، يؤيد وثاقة هذه الصلة وقوتها ما بين الوصف وموصوفه : دخول الفاء علي خبر إنّ في قوله تعالي : (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم) [٨٨] . وجه الاستدلال في هذه الآية أن خبر إنّ لا تدخل عليه الفاء ، بينما الموصول يجوز أن تدخل الفاء علي خبره . فلما وصف اسم إنّ في الآية باسم الموصول ، ولما كانت الصفة وموصوفها كالكلمة الواحدة : أعطي خبر اسم إنّ الموصوف بالاسم الموصول حكم الموصول فأدخلت الفاء علي خبره . ولشدة الاتصال هذا بين الوصف وموصوفه ، أتبعوا حركة المنادي لحركة وصفه . كما أتبعوا حركة الراء في امرئٍ لحركة الهمزة وحركة النون في (ابنم للميم) [٨٩] . ومع أن الوصف مع الموصوف كالكلمة الواحدة .

فإن الابن والابنة لا ينفك أحدهما عن الإضافة للأب أو الأم . ثم إن ورودها وصفين للأب أو الأمّ يكثر في الاستعمال . ولهذا أجازوا له ما لم يجيزوا في سواه . فقالوا هذا خالدُ بنُ يزيد . فحذفوا التنوين . وحذفوا ألف ابن. وليس التنوين ساقطاً لالتقاء الساكنين كما يزعم بعض النحاة . بدليل أنهم يجرون هذا العمل إذا كان الوصف ببنت مثل : حضرت هند بنتُ علي . بحذف تنوين هند وحذف التنوين من الموصوف لا يُعْدَلُ عنه إلا في ضرورة الشعر ، فإذا عُدل عن الحذف للضرورة ونون الموصوف أثبتت ألف ابن وابنة ومن ذلك قول الشاعر:

جارية من قيسٍ ابن ثعلبة   كأنها حلية سيف مذهبة [٩٠]

وقول الشاعر:

فإلاّ يكن مالٌ يثاب فإنه   سيأتي ثنائي زيداً ابن مهلهل [٩١]

حيث قرن الموصوف بابن وهو : قيس في البيت الأول، وزيد في البيت الثاني . فتثبت ألف ابن خطأ. وهذا مقصور علي ضرورة الشعر. ولو أننا أعربنا التابع وهو : ابن في كل من البيتين بدلاً لخرجنا بالبيتين عن ضيق الضرورة. وقول الله تعالي : (وقالت اليهود عزيرُ بن الله) (٩٢) .

في قراءة من حذف التنوين تحمل علي أن التنوين قد حذف تخلصاً من التقاء الساكنين . كما حذف التنوين للتخلص من التقاء الساكنين في قراءة: (ولا الليلُ سابقُ النهار) (٩٣) وقراءة : (قل هو الله أحدُ) (٩٤) ، ومن ذلك قول الشاعر:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرَ الله إلا قليلا (٩٥).

حيث حذف التنوين في ذاكر من هذا المثل للتخلص من التقاء الساكنين .

إن المنادي يجوز أن يتعاوره الضم والفتح إذا كان علماً مفرداً (غير مثني ولا مجموع ولا مضاف) موصوفاً بابن أو ابنة مفرد (غير مثني ولا مجموع) متصل به مضاف إلي علم. فإذا فُقِدَ شرط من هذه الشروط لم يجز اتباع حركة المنادي لحركة وصفه كما إذا قلت : يا محمدُ الفاضلُ بنَ عليّ ، لأن الوصف لم يتصل بالموصوف كما إذا قلت: (يا رجلُ بنَ رجل) وذلك لأن المنادي ليس علماً . وكما إذا قلت : (يا طالبيَ العلم ابنيَ محمد) لأن المنادي مثني وليس مفرداً. ولأن ابني مثني وليس مفرداًوكذلك إذا قلت : (يا زينبُ بنتَ محمدٍ) لأن الوصف بنت وليس ابنة.

ثانياً: والموضع الثاني الذي يجوز فيه الضم والفتح أن يكون المنادي علماً مفرداً ويتكرر مضافاً (٩٦). مثل قول الشاعر:

أيا سعدُ سعدَ الأوس كن أنت ناصراً ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارف (٩٧)

فالمنادي مفرد علم وهو : سعد وقد كرّر وأضيف مكرره بسعد الأوس وسعد الخزرجين . هنا يتعين نصب التابع لإضافته . أما المنادي فيجوز فيه الضم ويجوز فيه الفتح. وبعض العلماء يجوّزون الوجهين إذا كان المنادي اسم جنس أو مشتقاً مفرداً وتكرر مضافاً . فلا يقصر علي العلم. وعلي هذا يجوز الفتح والضم عند هذا الفريق : مثل: يا رجلُ رجلَ الخير ، ويا طالبُ طالبَ الجد.

أما التابع فواجب النصب لإضافته ، وإذا أنت ضَمَمْتَ المنادي فإن تابعه يعرب بدلاً أو عطف بيان علي المحل ، ولك أن تعربه منادي بأداة نداء محذوفة ، وأن تعربه مفعولاً به لفعل محذوف . وإذا فتحت المنادي فإنه لك أن تعربه مضافاً بمثل ما أضيف إليه الثاني وأن المضاف إليه قد حذف اكتفاء بذكر ما يدل عليه بعد.

ولك أن تعربه مضافاً إلي المضاف إليه المذكور وأن الاسم المكرر مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وفتحته فتحة إتباع لحركة المنادي ، ولك أن تعرب اللفظين مركبين تركيباً مزجياً . وحينئذ تكون الفتحة للبناء ، ولك أن تعرب الثاني توكيداً لفظياً للأول حذف تنوينه للمشاكلة (٩٨) . وإذا تكرر المنادي العلم المفرد ولم يضف الثاني مثل : (٩٩)

يا سعدُ سعدُ. فإنه يجب ضم المنادي. أما مكرره فإنه يجوز ضمه بدلاً . ويجوز رفعه ونصبه توكيداً لفظياً علي محل المنادي أو لفظه مثل قول الراجز:

إني وأسطارٍ سطرن سطراً لقائل يا نصْر نصرٌ نصراً

نصر المناديّ مبني علي الضم. ونصر الثانية: يجوز بناؤها علي الضم بدلاً ويجوز رفعها علي لفظ المنادي توكيداً لفظياً . ويجوز نصبها علي المحل توكيداً لفظياً

أيضاً . ونصراً الأخيرة لك أن تعربها توكيداً لفظياً علي المحل. ولـــك أن تعربهـا مفعولاً مطلقاً.

أما المنادي الذي يجوز أن يتعاقب عليه الضم والنصب فـهو المنـادي المستحق للبناء علي الضم إذا اضطر الشاعر إلي تنوينه [١٠٠]. كقول الشاعر:

سلام الله يا مطرٌ عليــــــــها   وليس عليك يا مطرُ السلام

وقول الشاعر [١٠١]:

لا تهجني يا حميـــــــدٌ إن لي   فتكة الليث إذا الليث غضب

نري أن المنادي العلم المفرد المستحق للبناء علي الضم وهو مطرُ في الشطر الأول وحميد في البيت الثاني قد نونها الشاعر اضطراراً . فالتنوين هنا اضطـواري . وهما مضمومان والتنوين زائد . علي أنه قد ورد مثل هذا المنادي الواجب بنـــاؤه علي الضم منوناً منصوباً وليس هناك وجه لنصبه مثل قول الشاعر [١٠٢]:

أعبداً حل في شعباً غريبـــاً   ألـــؤماً لا أبالك واغتـــرابا

حيث نصب المنادي النكرة المقصودة وهو عبد. وهو من الممكن أن يجعـل من باب الشبيه بالمضاف . فلا يكون فيه خروج علي أحكام المنادي . إذ إن جملـة حلّ في شعبا صفة لعبد في محل نصب. وإذا كان هذا الشاهد قد حُملَ علي قواعـد النداء المثارة فإن مما لا محمل له علي وجه مقبول قول الشاعر [١٠٣]:

حسبنا منك يا علياً أيـادٍ   يتغـــني بها الزمـــان نشيدا

- الأغراض والوظائف:

- يقف بنا الإعراب عند ملاحظة العلاقات القائمة بين أجزاء الكلام، والوظـائف التي تضطلع بها هذه الأجزاء والحركات التي تلحق بأواخر الكلم، نتيجة لمـا طرأ عليها من عوامل ومؤثرات .

فقد ذكر ابن يعيش [١٠٤] أن الاختصاص يجري علي مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره وليس بنداء علي الحقيقة بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبني علي الضم كما يبني الاسم المفرد في النداء علي الضم في نحو يا زيدُ ويا بكرُ ولم يقولوا في "بنا تميماً يكشف الضباب" " بنا تميمٌ" بالضم كما فعلوا في النداء ، ولأنه أيضاً يدخل عليه الألف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف.

وحين تتشابه العلامات كالنصب في النداء والاختصاص تلجأ العربية إلي التمييز بالأساليب فيتم التعديل في تركيب النداء ويتحول الأسلوب إلي الاختصاص.

لكنَّ للمنادي أحوالاً متعددة ليست للمختص في أسلوب الاختصاص تتسم بتعددها وبتنوع علامات الإعراب ناهينا البناء . فإذا كان المنادي منصوباً في اللفظ، فإن تابعه يُعْطي الحكم الذي يستحقه لو كان هذا المنادي ، وذلك في حالتين اثنتين:

الأولي : أن يكون التابع بدلاً مثل : يا أبا حفصٍ عمرُ، ويا أبا حفص أبا زيد . الأول يجب بناؤه علي الضم ، والثاني يجب نصبه إذا أعربا بدلين لأن هذا هو الحكم الذي يستحقه كل منهما لو كان هو المنادي [١٠٥].

الثانية: أن يكون التابع عطف نسق مجرداً من أل والإضافة مثل : يا أبا عبد الله محمدُ . يجب رفع التابع هنا، لأن هذا هو الحكم الذي يستحقه لو كان هو المنادي وسبب ذلك أن البدل علي نية تكرار العامل . وأن عطف النسق يقوم فيه حرف العطف مقام العامل [١٠٦] وهناك فريق من النحاة يري عدم التزام هذا الحكم. ويقول : لا مانع من نصب التابع بدلاً أو عطف نسق مفرداً مجرداً من أل [١٠٧].

أما في غير هاتين الحالتين فإن التابع يجب نصبه بإجماع النحويين ، وذلك بأن يكـون نعتاً أو توكيداً أو عطف بيان ، سواء أكان كل منها مفرداً مثل: يا طالب العلـــم الكريمَ، ويا طلابَ العلم أجمعين، ويا طلاب العلم الرجالَ ، أم كان غير مفرد مثل: يا أخا محمد المهذبَ الخلق، ويا طلاب العلم جميعَكم وجميعَهم، أو أن يكون عطـف نسق مضافاً مثل: يا طالب العلم وطالب المال (١٠٨). أو مفرداً فيه أل مثـــل: يـــا طالب المال والغني ، في هذه كلها يجب نصب التابع.

وتابع المنادي المجرور لفظاً وهو المستغاث به (١٠٩) يجب جره مراعاة للفظه علي الرأي الأغلب عند النحويين كما إذا قلت: يــا لَطــلابِ العلــم الكرمـاءِ المكروبين ، فإن التابع هنا واجب الجر عند أكثر النحاة. ويري فريق من العلمـــاء جواز نصب التابع هنا علي المحل لأن المستغاث به وإن كان مجروراً لفظاً إلا أنـه في محل المفعول به ، فهو منصوب محلاً.

كما ينقسم تابع المنادي المبني من حيث حكمه إلي أربعة أقسام (١١٠):

١- ما يعطي الحكم الذي يستحقه لو كان هو المنادي ، وذلك إذا كان بــدلاً مثل: يا محمدُ خالدٌ (بدل غلط) يجب بناء البدل علي الضـــم. أو كـــان عطف نسق مفرداً مجرداً من أل مثل: يا محمدُ وخالدُ.

٢- ما يجب نصبه وذلك إذا كان مضافاً مجرداً من أل سواء أكانت الإضافـــة محضة وهي التي يستفيد منها المضاف مـــن المضـــاف إليـــه التعريـــف أم التخصيص كما في قولك : يا محمد أبا علي . وكما في قول الشاعر:

أزيدُ أخا ورقاء إن كنت ثائراً فقد عرضت أحناء حق فخاصم

وإذا كانت الإضافة غير محضة : وهي التي تفيد مجرد تخفيف اللفظ كمـــا إذا قلت : يا محمدُ محمـــودُ الخليقـــة. وأُشتِرط لوجوب النصب هنا أن تكـــون

الإضافة محضة، فإذا كانت غير محضة، فإن التابع لا يتعين نصبه بل يجوز فيه النصب علي المحل والرفع علي اللفظ ، وعلي هذا الرأي تقول : يا محمدُ محمودَ الخليقة ومحمودُ الخليقة، لأن الإضافة غير محضة علي نية الانفصال.

٣- ما يجب رفعه (١١١) : وهو نعت أي وأية مطلقاً ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وسيلة لندائه تقول : يا أيها الرجلُ ويا أيتها الفتاةُ ويا هذا المهذبُ برفع التابع فيها وجوباً. فإذا لم يكن اسم الإشارة وسيلة لنداء النعت، فإن النعت حينئذٍ يجوز فيه الرفع والنصب، فإذا قال قائل : يا هذا المهذب وقصد إلي أن يكون اسم الإشارة وسيلة لنداء النعت لم يجز الاقتصار علي اسم الإشارة وأصبح في مهمته مثل أي وأية ، لأنهما وسيلتان لنداء ما بعدهما، ولهذا لم يصح أبداً في النداء الاقتصار عليهما، ووجب رفع نعت اسم الإشارة كما يجب رفع نعت أي وأية. أما إذا كان اسم الإشارة مقصوداً بالنداء لذاته، وليس وسيلة لنداء نعته ، فإنه لا يجوز الاقتصار في النداء عليه ، ويقال حينئذٍ : يا هذا ويا هؤلاء . وإذا أتبع بنعت : فإن هذا النعت يجوز فيه الرفع علي اللفظ والنصب علي المحل.

٤- ما يجوز فيه الرفع والنصب وهو ما يلي (١١٢):

أ-النعت المضاف المحلي بأل مثل : يا محمد الذكيُّ العقلِ، لأن الإضافة حينئذٍ تكون غير محضة. وهي لمجرد تخفيف اللفظ ، والأصل : يا محمدُ الذكيٌّ عقلُه : فهي علي نية الانفصال.

ت- المفرد من النعت والتوكيد وعطف البيان سواء أكان فيه أل أم مجرداً منها مثل قول الشاعر (١١٣):

يا حكمُ الوارثُ عن عبد الملك ... ميراث أحساب وجود مثسفك

حيث روي برفع الوارث علي اللفظ ونصبه علي المحل ، وتقــول : يــا طلاب أجمعون وأجمعين . ويا محمدُ خالدٌ وخالداً : عطف بيان علي محمد.

ج- عطف النسق المفرد المحلي بأل . كما في قوله تعالي : (يا جبــال أوبي معه والطيرُ) [١١٤] قُرِيء بنصب الطير علي المحل وبرفعه علي اللفظ . وهناك مــن يري أن تابع لأي منادي يجوز فيه النصب حتي ولو كان تابع أي وأيــة اللتــين لا تستعملان في النداء إلا وسيلة لنداء ما بعدهما. وهذا الفريق[١١٥] لا ينازع في أنــه إذا جاز عنده في المواضع التي يمنعها سواه، فإن الرفع يكون هو الأرجح ، فمدّعــي هؤلاء هو مجرد جواز النصبِ في المواضع التي منعه فيها أكثر العلماء . والاســتغاثة هي نداء من يخلّص من شدةٍ ويعين علي دفع مشقة كأن تقــول : يــا للأغنيــاء للفقراء[١١٦].

أداة النداء في الاستغاثة "يا" فقط ولا يجوز حذفها. والمستغاث به هو مــن يستنصر به للتخلص من الشدة ودفع المشقة ، وهو يجر غالباً بلام مفتوحــة [١١٧]. والمستغاث له : هو من يُستنصَر من أجله لتخليصه من الشدة ودفع المشقة عنــه وهو يجر بلام مكسورة في جميع أحواله : إلا إذا كان ضميراً لغير المتكلم فإنه يجــر بلام مفتوحة كما تقول: يآ للهِ لنا ولَلهِ لكم . فاللام الداخلة علي المســتغاث مــن أجله قد فتحت لأنه ضمير غير ياء المتكلم [١١٨].

وقد فتحت اللام الداخلة علي المستغاث به و كسرت اللام الداخلة علــي المستغاث له للفرق بينهما ، وخصت الأولي بالفتح والثانيــة بالكســر لأن الأولي واقعة في غير موقعها إذ إن المنادي لا يحتاج إلي لام تدخل عليه، فلما وردت اللام في غير موردها كانت أولي بالتغيير؛ ولهذا أعطيت الفتحة بدل الكسرة التي هــي أصل حركتها.

أما لام المستغاث من أجله فهي واقعة في مكانها جارية علـــي الأصـــل في استعمالها فبقيت لها حركتها الأصلية وهي الكسرة (١١٩). واللام الداخلـــة علـــي المستغاث به حرف جر أصلي. ولهذا فإن المجرور بها وهو المنادي إذا كان معربـــاً يكون مجروراً لفظاً منصوباً محلاً، وعلي هذا إذا قلت : يـــا لَلأبطـــالِ الشـــرفاء للأوطان. إن الأبطال منصوب بفتحة مقدرة منع من ظـــهورها اشـــتغال المحـــل بالكسرة التي جلبت بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بأداة النـــداء وبـــالفعل الذي نابت عنه الأداة. . وعلي هذا إذا أتبعت المستغاث به بتابع فيه يجوز لـــك أن تراعي لفظه فتجر التابع خلافاً لمن منع إتباع اللفظ ، وأن تراعي محله فتنصبه.

أما إذا كان المستغاث به مبنياً في الأصل مثل: يا لهذا لفلان . فإنك تعربـــه مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصلي وهو في محل نصـــب. وعدّ اللام داخلة علي المستغاث به حرف جر أصلاً هو القول الصحيـــح (١٢٠) في حين يري فريق من العلماء أنها حرف جر زائد؛ويري فريق من النحاة أن لام الجـــر "الزائدة" الداخلة علي المستغاث به هي بقية من كلمة آل أي أهل وأنها لذلك اسم مضاف إلي ما بعده . وأنها هي المنادي ويقولون في تخريج هذا الكلام : إن همزة آل قد حذفت للتخفيف. فالتقت ألف آل وألف "يا" الندائية فحذفت ألف آل تخلصـــاً من التقاء الساكنين، وعلي هذا فإن إعراب : يا لفلان عند هـــؤلاء : يـــا: أداة النداء. اللام: بقية كلمة آل. آل: منادي منصوب لأنه مضاف وفلان مضـــاف إليه. وهذا القول ضعيف ، وبرهان ضعفه أن الآل والأهل لفظان مترادفان يطلقان علي معني واحد. ولو أن هذا القول صحيح لوقع الأهل موقـــع الآل في بعـــض الاستعمالات العربية ، وهو ما لم يـــرد . وعدم وروده دليـــل علـــي أن الـــلام

للاستغاثة وليست مجتزئة من كلمة آل (١٢١).

ويري فريق من العلماء أن لام الاستغاثة بدل من الزيادة التي تلحق آخر الكلمة عند الندبة أو التعجب كما في قولنا : يا عجباً وقولنا : وافاطماه. فاللام في المستغاث به بدل من الألف التي تلحق آخره عند الندبة أو التعجب . والدليل عند هؤلاء العلماء علي صحة ما يقولون : إن لام الاستغاثة لا تجتمع وتلك الزيادة ، وقد صرح بن مالك بأن لام الاستغاثة والألف اللاحقة بالمنادي المتعجب منه او المندوب تتعاقبان ولا تجتمعان (١٢٢).

وقد حددت النظريات اللغوية التداولية أربع وظائف هي المبتدأ والذيل والبؤرة والمحور موضوعاً لها وأوصي الدكتور أحمد المتوكل بإضافة وظيفة المنادي لأهميته ولاشتراك كثير من اللغات مع العربية في هذا الدرس، وأوصي في هذا الصدد باعتماد مباديء النحو الوظيفي وتصوره لبنية النحو إطاراً نظرياً للتحليل(١٢٣)، وفي هذا الإطار لا يري المتوكل للمنادي وظيفة دلالية كالمنفذ والمتقبل والأداة ولا وظيفة تركيبية كالفاعل والمفعول لأنه لا يقوم بأي دور بالنسبة للواقعة (حدث ، عمل، وضع، حالة) التي يدل عليها محمول الجملة ولا يسهم في تحديد الوجهة (Perspective)التي ينطلق منها في تقديم هذه الواقعة حيث يميز النحاة العرب بين "المنادي" و "المندوب" و "المستغاث" ، ويعدّ هذا التمييز وارداً لأن لكل من المكونات الثلاثة خصائص التي ينفرد بها (١٢٤).

والحقيقة أن هذه الخصائص التي ينفرد بها كل نوع لم تعد قائمة في نسق العامية المصرية المعاصرة في تركيب النداء نفسه ، وإنما تحدّد من عناصر السياق اللغوي المحيطة بتركيب النداء علي أن القدامي أعطوها هذه المصطلحات المستقلة "المنادي" و "المندوب" و "المستغاث" لخصائص صوتية وتركيبية استقل كل

تركيب منها بخصيصة تميزه عن الأنواع الأخري منها الأداة والحركات.

وقد مثل الدكتور المتوكل بأنماط لبنيات النداء والندبة والاستغاثة من مستوي الفحصى المعاصرة، ثم اقترح في النهاية اقتراحاً يتطابق مع استعمال العامية المصرية المعاصرة بالرغم من أن النماذج التي أوردها معربة، وتعتمد علي العلامة الإعرابية في تمييز الموقف الاجتماعي من ناحية ، ونوع المنادي من ناحية أخري . تلك الوظائف التي يمكننا الآن أن نحددها بالاستعانة بالوظائف التي يؤديها تركيب النداء من ناحية، وبعناصر السياق اللغوي من ناحية أخري، فأورد في البنية الأولي المنادي مثّل بـ "زيد، ناولني الملح" علي حذف الأداة، وبـ "يا خالد، اقترب" علي العلم المفرد، وبـ "أيها الأطفال ، حان وقت النوم" علي المنادي بـ "أي" مع البدل أو الصفة.

وعلي البنية الثانية بـ"وازيد اه!" وهي الندبه ، وبـ"وا خالدا، ابتعد" علي الوقف. وفي البنية الثالثة وهي الاستغاثة بـ "يا لَزيد، لِخالد" باستغاثة شخص لشخص و"يا لعمرو، لما أصابنا" بالاستغاثة بشخصٍ لأنفسهم [١٢٥] ورأي د/المتوكل [١٢٦] أن "المنادي" و "المندوب" و "المستغاث" وظائف مختلفة بل عدّها أنواعاً ثلاثة للوظيفة نفسها، وهي وظيفة المنادي أي تشبه إلي حدٍ كبير ما تطوّر إليه تركيب النداء في العامية المعاصرة من وظائف متعددة كالسخرية والسباب والتعجب وطلب الاستدعاء الذي هو الوظيفة الرئيسة للنداء والغرض منه، كما رأي الدكتور المتوكل أنه يستحسن نظرياً أن يقلص عدد الوظائف سواء منها الوظائف الدلالية أم الوظائف التركيبية أم الوظائف التداولية إلي أقل عدد ممكن. فبقدر ما يقلص عدد الوظائف يرقي النحو إلي الكفاية النمطية Typological adequacy.

ويندرج هذا المطلب ضمن كثير من دعاوي الإصلاح والتيسير في العصر الحديث تلك التي انطلقت تطالب بتقليص أبواب النحو والصرف وإعادة هيكلتها من جديد بحذف بعض التفاصيل وإدماج بعض الفروع في أبواب كبري والتخلص نهائياً من بعض الأبواب وكذا كثير من الشواهد ومسائل التمرين (١٢٧).

وفي إطار التقسيم والمصطلح طالب الدكتور المتوكل (١٢٨) بتسمية المنادي بـ "منادي النداء" و "منادي الندبة" و "منادي الاستغاثة" علي التوالي، ويفهم من ذلك أنه إدماج هذه الوظائف تحت مصطلح واحد هو المنادي ، ويفهم أيضاً أن هذه الوظائف مبعثرة في أكثر من باب نحوي، والحقيقة ليست كذلك فهذه الوظائف تندرج في باب نحوي واحد هو باب النداء وقد جمعها النحاة في إطار ونسق فكري واحد، وكان يصح من الدكتور المتوكل أن يطلق دعواه علي ظواهر أخري كثيرة في النحو العربي توزعت داخل أبواب متفرقة جعلت المعاصرين يطالبون بإصلاحها وتيسيرها للمتعلمين ، أمّا ما كان يستحق النظر من الدكتور المتوكل في إطار درس النداء فهو المنصوب علي الاختصاص الذي وضعته تصانيف النحو المتأخرة عقب باب النداء كما عند ابن مالك لأنه يُعدّ نوعاً من المفاعيل والمنادي عندهم منصوب علي أنه نوع من المفاعيل ولأن المختص يرد مفرداً (العربَ) ومضافاً (معشرَ الأنبياءِ) وهي بعض أحوال المنادي (١٢٩) ، ومن أمثلته (أنا – أيها العربي– كريم) و (أنا– أيتها الطالبة– أسعي إلي العلم) و (ربنا اغفر لنا– أيها المساكين).

ودعوة الدكتور المتوكل بإضافة وظيفة النداء إلي الوظائف التداولية السابقة التي نادت بها النظريات اللغوية التداولية ، وطالب بتطبيق إجراءاتها وإسناد وظائفها إلي مركب النداء ، لم أرَ أن تركيب النداء قد تقبل أو تحمل هذه الوظائف بل ظهر من خلال تطبيق الدكتور المتوكل أن هذه الوظائف أُسندت إلي الجملة الطلبية التي أعقبت تركيب النداء والعنصر الذي استفاد من دعوته هو حروف النداء

الثمانية التي انحصرت في اثنين أو ثلاثة وفقاً للتطور الطبيعي لاستعمال التركيب علي أن أحد الباحثين قام بالصنيع نفسه في مستوي معاصر فصيح وعامي وركّز دراسته علي شرح السياق المحيط بتركيب النداء ، ولم يطبق قواعد الوظائف التداولية علي هذا التركيب (١٣٠) . ففي هذا الإطار يمكن أن يخرج تركيب النداء إلي مقامات لها دلالات أخري تعتمد علي تنغيم تركيب النداء ووقوع النبر علي مقطع معين من المنادي بتقصير الصوائت أو تشديد بعض الحروف، فيقوم "تنغيم الجملة" إذاً بوظيفة تحديد الوحدات المعنوية الكبيرة في الكلام ، وذلك بربط المقاطع التركيبية للجملة المتتالية فيما بينها .. ممّا يساعد علي تحديد الجملة، ونوعها، وطريقة التواصل القائمة بين المتكلم والمخاطب .. إن "تنغيم الجملة" الواحدة بطرق مختلفة – ودون أيّ تغيير في مكوناها الفوينمية والمرجعية – يميّز الجملة أو الصيغة الإخبارية .

إن "سياق الحال" الذي يحدّد حالة الناطق (أو المرسل) والسامع (أو المتلقي) ، ونوع الرسالة، ووجود مستمعين أو عدم وجودهم .. ونوعية المستمعين .. وحالتهم النفسيّة والاجتماعية . كلّ أولئك قد يساعد أيضاً في تنغيم الجملة أو العبارة تنغيماً خاصاً ويعطيها معني محدّداً يعين علي تصنيفها وظيفياً ، ويدرجها في غرض من الأغراض السابقة سواء أكانت طلب الاستدعاء أم التعجب إلخ، مما يمكن أن يخرج إليه أسلوب النداء من أغراض متعددة.

- في الترخيم:

- ومن خصائص النداء الترخيم إلا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علماً والثانية أن يكون غير مضاف والثالثة ألاّ يكون مندوباً ولا مستغاثاً ، والرابعة أن تزيد عدته علي ثلاثة أحرف

إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فإن العلمية والزيادة علي الثلاثة فيه غير مشروطتين[١٣١]...

وإنما كثر الترخيم في المنادي دون غيره لكون المقصود في النداء هو المنادي له فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلي المقصود بحذف آخره. وعند ترخيم ما فيه تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث كمسلمة ، فإنه يجب ترخيمه علي لغة من ينتظر الحرف، فنقول : "يا مُسلمَ" بفتح الميم ، ولا يجوز ترخيمه علي لغة من لا ينتظر فلا تقول : يا مُسلمُ بضم الميم ؛ لئلا يلتبس بنداء المذكر.

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق فيرخم علي اللغتين فنقول في مَسْلمة : يا مَسْلَمُ ، ويا مَسْلَمَ [١٣٢].

فوظيفة الشرط هنا أمن اللبس ، ودفع الوهم وشرط المرخم أن يكون معرفة غير ذي إضافة أو شبهها ، ولا ذي إسناد .

فلا يرخم مثل قول الأعمي : يا إنساناً خذ بيدي، ويا لجعفر وواجعفراه، ويا أمير المؤمنين ، ويا تأبط شراً، وقد أجاز الكوفيون ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه تمسكاً بنحو قوله:

أَبَا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فيجيبُ [١٣٣]

"عروَ" مضاف إليه حذفت منه تاء التأنيث للترخيم ،والمعني: يا أبا عروة.

كما أجاز ابن مالك ترخيم ذي الإسناد ، وعزا ذلك إلي سيبويه. وإذا كان المنادي مختوماً بتاء التأنيث – جاز ترخيمة مطلقاً سواء أكان علماً أم لا، ثلاثياً أم زائداً علي الثلاثة، لأن التاء في حكم الانفصال ، كما في طلحة وثبة وجارية لمعينة ، فتقول : يا طلحَ، ويا ثُبَ، ويا جاريَ في قول الشاعر:

جَاريَ لا تستنكري عذيري سَيْرى وإشفاقي علي بعيري [١٣٤]

وقول أبي العلاء:

يا ناقُ جِدِّى فقد أفنت أناتك بي صبريَ وعمري وأحلاسي وأنساعى*

وإذا كان مجرداً من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علماً، زائداً علي ثلاثة كجعفر وحارث ، تقول : يا جعفُ ضماً وفتحاً ، وحارِ كما في قول الشاعر:

ياحَارِ لا أُرْمَيَنْ مِنكُمْ بِدَاهِيَةٍ لم يَلْقَهَا سُوْقَةٌ قَبْليَ ولا مَلِكُ (١٣٥)

وقول النابغة الذبياني:

أقولُ والنَّجْمُ قَدْ مَلَتْ أَوَاخِرُهُ إلي المغيب : تَثَبَّتْ نظرةَ حار (١٣٦)

ويجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف ، فتجعل الباقي اسماً برأسه فتضمه علي لغة من لا ينتظر ، ويجوز ألا تقطع النظر عليه ، بل تجعله مقدراً في حكم الموجود، فيبقي ما كان علي ما كان عليه علي لغة من ينتظر (١٣٧)، ففي الأولي تقول في جعفر ومالك يا جعفُ ويا مالُ ، وفي الثانية يا جعفَ ويا مالِ.

والمحذوف للترخيم إما حرف وهو في الغالب مثل: يا سُعَا ويا سعاد ويا مالك. وإما حرفان وذلك إذا كان الذي مثل الآخر من أحرف اللين ساكناً زائداً مكملاً أربعة فصاعداً ، وقبلة حركة من جنسه لفظاً كمروان ومنصور وأسماء ومسكين ، أو تقديراً مثل : مصطفون، ومصطفين، علمين ، كما في مثل قول الفرزدق:

يا مروُ إن مطيتي محبوسةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ (١٣٨)

"فمرو" منادي مرخم بحذف الألف والنون ، وأصله مروان . وقول لبيد:

يا أَسْمُ صَبْرَاً علي ما كان مِنْ حَدَثٍ إنَّ الحَـوَادثَ مِلقِّي ومنتظر

"اسمَ" منادي مرخم بحذف الألف والهمزة وأصله أسماء ولا يجوز ذلك في شمأل وهو علم لأن زائده وهو الهمزة غير حرف لين ، ومثل قنّور وهو علم

لتحرك حرف اللين ، ومختار وهو علم لأصالة الألف وخالف ذلك الأخفـش، لأن السابق علي حرف اللين اثنان ، وخالف ذلك الفراء (١٣٩)، ويختص ما فيـــه تـــاء التأنيث بما يلي:

- لا يرخم إلا علي نية المحذوف ، تقول في مسلمة وحارثة وحفصة: يا مســـلم، ويا حارث، ويا حفص بالفتح لرفع الالتباس بنداء مذكر لا ترخيم فيه. فـــإن أمن اللبس جاز كما في حمزة ومسلمة.

- نداؤه مرخما أكثر من ندائه تاما ، كما في قول امرىء القيس:

- أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

- لكن يشاركه في هذا مالك وحارث وعامر، لأن ترخيمها أكثر من تركه لكثرة استعمالها في النداء . مثل قول النابغة الذبياني:

فصالحونا جميعا إن بدالـــــكم ولا تقـــولوا لنا أمثالها عام (١٤٠)

- التغير في استعمال التركيب وتطور وسائل تصنيفه:

أصاب أصوات اللغة وقوانينها في اللهجات كثير مـــن صنـــوف التغـــير والانحراف ، وخضعت لقوانين التطور في مفرداتها وأوزانها ودلالاتها، تلك القوانين التي تنص علي أن أصوات أواخر الكلمات تكون عرضة للتطور والانحراف ســـواء أكانت أصوات لين أم أصواتا ساكنة وذلك إما بسبب الأخطـــاء الســـمعية، أو بسبب تضاؤل الصوت وعدم وضوحه لوقوعه في آخر الكلمة .

- وكلا السببين يمكن أن يكون وراء اختفاء حركـــات أواخـــر الكلمـــات في اللهجات العربية سواء أكانت إعرابية أم بنائية . وفي هـــذا الإطـــار تطـــور استعمال العلامات الإعرابية علي أواخر المنادي في اللهجات الحديثة بحيـــث يضاف المنادي إلي ضمير المتكلـــم تخلصا من بيان العلامات الإعرابية مـــن

ناحية ، ولأن هذه العلامات لم تعد لها قيمتها المميزة كما كانت في البيئات العربية القديمة وقبل اكتشاف وسائل الاتصال الحديثة .

- وفي العصر الحديث اتجه الاستعمال إلي توظيف النداء توظيفاً خاصاً يهدف إلي المبالغة دون استعمال العلامات فيه ففي التهويل من غباء شخص يقال (يا حمار) بوضع النبر علي ميم حمار فيقصر الصائت الطويل وتحدث شدة في نطق الميم دلالة علي شدة الغباء ، كما يستبدل تركيب التعجب ويتحول إلي نداء فنقول (يا سلام) بتطويل الصائت الطويل دلالة علي المبالغة في العجب ، ومن هنا يختلف توظيف كمية الصائت الطويل بالرغم من اتحاد الغرض وهو المبالغة في الحالتين ، وقد يطرأ التطويل علي الصائت الطويل في حرف النداء نفسه (يا) وفي حالةِ الرثاء (الندبة) أو التألم من فجيعة الموت يا لَهْوِيّ بنبر الياء وغلق المقطع المكون منها ومن الواو التي تسبقها وإمالة نطق الياء نحو الجيم المعطشة (ياهوجّ) أو إمالة نطق الياء نحو الشين (يا هوشّ).

- فمن العناصر الصوتية التي يستدل بها علي الوظيفة "النبر" إذ من الممكن علي أية حال استعمال النبر للتعبير عن الانفعال emation.

- وتكمن حقيقة النبر في تنوعات شدة الصوت ، أو بمعني آخر أدق علو الصوت ، إذ إنّ القضية قضية إدراك وحس . وهذه التنوعات في درجة الصوت تتفاوت من شخص إلي آخر ، فكل متكلم يستعمل خصيصة صوتية معينة تختلف عن الآخر ، وعلي ذلك فدرجات الصوت الفعلية المستعملة في عبارة معينة منطوقة تتباين تبايناً واضحاً من متكلم لآخر[١٤١] ، أي أن النبر نوع من القوة النسبية التي تختلف قوة وضعفاً من شخص لآخر ، فكل شخص يمكن التعرف علي ما لدية بناء علي مستوي أدائه [١٤٢].

- وفي خصوص الوظيفة الحقيقية للنداء وهي طلب استدعاء الشخص المنـــادي ، والتي تشترك بين النسقين الفصيح والعامي وبعد هذه الوظيفة لا أري مـــبرراً لدراسة النداء في العامية لأنه أي النداء في العامية، يتخلص المتكلم فيـــه مـــن العلامات الإعرابية التي تميز أنواع المنادي بل تظهر هنا ميزة تحليل النصـــوص المكتوبة باللغة الفصحي، لأن العلامات تقوم بتمييز المقام من ناحيـــة، وتبـــين الوظيفة من ناحية أخري وأنه عند تحليل النصوص المعاصرة أو التي كتبت بلغة عامية ليس هناك منهج في التصنيف والتحليل إلا اللجـــوء إلي : إمـــا نظـــام الوظائف أو نظام الأنماط الشكلية حيث لم يعد للعلامـــات وجـــود ومـــن ثم وظائف تلك التي يقوم بها النبر أو التنغيم أو الأنماط الشكلية لتركيب النـــداء الآن.

وفي هذا الإطار اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي في إيضاح قرينة لفظيـــة واحدة هي "قرينة الإعراب" أو "العلامة الإعرابية" فجاء قولهم بالعامل لتفسير هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة.

وقد قدم ابن خلدون رأيه في إطار نظرته الاجتماعية للغة علي أنها "ملكـــة" تكتسب بالتعليم والمران والدربة، وما دامت هذه الملكة قد تحققـــت في مســـتوي اللغة لعهده أو في عرف التخاطب في الأمصار، فإنها تكون مُفْهِمة صحيحة بليغـــة بدون الإعراب؛ إذ فيها عنده من القرائن ما يغني عنه.

وقدم الدكتور تمام (١٤٣) رأية في إطار "المعني والمبني" وهي نظريته التي أقام عليها كتابه كله لدراسة الفصحي ، وكانت القرائن لبيان النظام النحوي فيها، فقد اختلفت الجهة بين الاثنين لكن جاءت النتيجة واحدة لهما . فتأتي فكرة القرائـــن لتوزع اهتمامها بين القرائن النحويـــة اللفظية والمعنوية لتوصـــل إلي وضـــوح

المعني وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق ، وتصرف عـــن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته ، وتبعد عن التأويل والتعليل.

هذا هو السياق كما ظهر لنا ، وهذه أنواع منه كشفها لنا بحث الموضوع. وربما أفضي توسيع البحث وتعميقه إلي أنواع أخري ، أو تنويعات ، يمكن أن نَعْـثُر عليها في عالَم الكلام البالغ الثراء.

ما نريد أن نخرج به من سياقاتنا المتعددة المتنوعة ، لنجعله للبحث نتيجـــة عامة تَدْخُل في ختامه، هو التوجُّه إلي المعني لأن كل سياق من السياقات ، بل كـــل عنصر من عناصر الكلام، إنما هو ، بحقيقته البعيدة وجوهره الكامن وراء عَرَضِـــه وسيلة بسيطة من الوسائل التي يؤدَّي بها المعني ويفهم.

وكل معني نؤديه أو نفهمه من معاني الكلام ، إنما يكون نتيجةً طبيعية لكل سياق من السياقات.

إنه ينجم عنها مجتمعه ومنفردة ، وربما نَجَم منها مجتمعة أكثر مما ينجم عنها منفردة ، والمعني الطبيعي المتكامل لا يُؤَدَّي إلا بها ولا يُفْهم إلا بها ولا يـــؤدَّي ولا يُفْهَم إلا بمقدار ربْطِه بها، أي بمقدار ما يجتمع منها فيه.

وسياقاتنا المتعددة المتنوعة لا تتعدد ولا تتنوع إلا بمســـتوي الكـــلام وفي نطاقه في المستوي والمفهوم والاستعمال . فإذا ارتبطت العلامات بدلالة المقامـــات فيكون للإعراب فوائد جمة علي المستوي الدلالي والإيقاعي والفصاحي والتأثيري ، وليس من الممكن الاستغناء عنه والاكتفاء بتسكين أواخر الألفاظ ، ذلك لأن هـــذا التسكين غيرممكن في مواضع كثيرة منها هذا الموضع الذي نعالجه في هذا البحث.

خاتمة ونتائج:

ينبغي علي الفرد، لكي يعيش بصورة طبيعية ، ضمن مجتمعة، أن يراعي ، في سلوكه الكلامي، المظاهر الاجتماعية العرفية السائدة علي صعيد لغة مجتمه. من هنا نفهم ارتباط ملكته اللسانية بالعرف اللغوي الاجتماعي. ومن هذا المنطلق تعد اللغة ظاهرة اجتماعية تتحكم فيها - إلي حدٍّ ما - قواعد اجتماعية علي صعيد التواصل داخل البيئة الواحدة . وكما أن من هذا المنطلق أيضا ، ينبغي علي الباحث في مجال اللغة أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الظاهرة المهمة من حيث حياة اللغة في المجتمع وأن يركز اهتمامه علي دراسة العرف اللغوي لبيئة معينة وتباينه مع العرف اللغوي لبيئة أخري. ومن خلال هذا البحث أمكننا التوصل إلي هذه النتائج :

١- لم يتقيد كون المنادي عاقلا أم غير عاقل بالتنوع في العلامات، وإنما اعتمد الأمر علي تقسيمات النحاة للمنادي من حيث كونه مفردا أم مضافا أم شبيها بالمضاف أم علما أم نكرة بنوعيها .

٢- وظف الترخيم في مقام اجتماعي محدد وهو التودد والتدليل وطلبا لإجابة المنادي وكانت وسيلته حذف المقاطع لا تنوع العلامات .

٣- يعد اللجوء إلي نظامي الأنماط الشكلية أو الوظائف هما الوسيلة الوحيدة في تصنيف مكونات ظاهرة النداء خصوصا عند انعدام نظام الحركات الإعرابية.

٤- تستعين العربية بتخصيص الألفاظ العامة وبعض الأحكام النحوية لرفع اللبس وإزالة الإبهام في بعض التراكيب.

٥- تعدد العلامات علي حسب المكونات يعد أمرا عسيرا لا يتناسب مع طبيعة اللغات الإنسانية ولا يتناسب مع الذاكرة البشرية المحدودة

بطاقة معينة وإن تفاوت الناس في مداركهم وعقولهم وسعة ذاكرتهم.

٦- حين تتشابه العلامات كالنصب في النداء والاختصاص تلجأ العربية إلي التمييز بالأساليب فيتم التعديل في تركيب النداء ويتحول الأسلوب إلي الاختصاص .

٧- جعل النحاة العرب حركات الإعراب وحدات دنيا دالة سمّوها كلمات وماثلوا بينها وبين بقيّة الوحدات الدنيا الدالة في الحكم وأقرّوا الإجراء نفسه لتعيينها وهو إجراء الاستبدال الذي سمّوه إفراداً.

٨- البناء العارض هو نوع من الكلام الذي يتأرجح بين البناء والإعراب وليس هو بناء صرفاً ، كما أنه لا يمكن أن يكون إعراباً لسببين:

الأول: أن حركة آخره لم تنشأ عن عامل .

الثاني: أنه منع التنوين والاسم المعرب ينون.

٩- يكون الإعراب معيناً علي الفهم والالتباس وحكمة حينئذ حكم القرائن المختلفة التي تساعد علي سهولة الفهم وصرف المعني إلي ما يراد.

١٠- تعد حركات الإعراب جزءاً من جملة قرائن ، تسهل فهم المعني المراد في الجملة ، وهو قرينة من قرائن عدّة تؤدي دوراً وظيفياً في فهم السياق، من جهة ثانية.

١١- يعد تغير الإعراب في الأسماء دلالة علي تغير الموقع ؛ فلزم لهذا علامات مميزة: لأن هذه العلامات ترد لإزالة اللبس أو التفرقة بين المعاني.

١٢- العلامة الإعرابية التي تظهر علي أواخر بعض الكلمات دلالة علي علاقة نحوية معينة، وهذه العلامات جانب واحد من جوانب كثيرة تعمل علي وضوح المعني النحوي .

١٣- إن النظام المحكم للإعراب الشامل لكثير من أنواع الكلام وبعلامات قليلة يعبرُ ويدل علي مختلف الوظائف النحوية للكلمات كما يعد ميزة من ميزات العربية .

١٤- تراوح المنادي بين الفتح إذا كان ثمة تركيب، والضم إذا لم يكن ثمة تركيب؛ إذا استبعدنا "الجر" لاختصاصه بحروف الجر والإضافة.

١٥- ومما يمثل إدراك نحاة العربية وبلاغييها لارتباط العلامات بدلالات المقام أنهم أوردوا أنواعاً من الأسماء لا يجوز نداؤها ، أي استعمالها في أسلوب النداء .

١٦- نصب المنادي عند النحاة لأنه ليس مسنداً إليه ولا مجروراً بالحرف. والاسم - عندهم- إذا لم يكن مسنداً إليه ولا مجروراً بالحرف نصب.

١٧- ربط النحاة بين التعريف والتنكير والإعراب ، وأوضحوا أن التعريف سبب في البناء ، وأن التنكير سبب في الإعراب .

١٨- إنما تعد المعرفة والنكرة بمعانيها لا بصيغتهما أو بلفظهما ؛ فالكلمة قد تكون علي صورة المعرفة ولكنها نكرة بمعناها.

١٩- يكتفي في إعراب المنادي المبني بأن نقول: إنه علم مبني علي الضم في نحو : يا زيدُ ، ونكرة مقصودة مبنية علي الضم في نحو : يا رجلُ، ولا ضرورة لذكر المحل.

٢٠- في قولنا : يا صاحبَ الدار ؟ نقول إنه منادي منصوب لأنه مضاف لا أكثر ولا أقل، ونخلص بذلك من قضية العامل التي عقّدت موضوع النداء.

٢١- ابتكر القدامي مصطلحي النكرة المقصودة وغير المقصودة للتمييز بين نوعين من أنواع المنادي ، كانت هناك مشكلة في تحليلهما

ودراستهما هي العلامة الإعرابية فأحدهما منصوب والأخر مبـــني علـــي الضم وكان الحل عند نحاة العربية هو ابتكار المصطلحين (مقصودة، غـــير مقصودة) لأن النوعين نكرتان ، فكان المميز في الاستعمال هو العلامـــة الإعرابية وكان المميز في التحليل هـــو المصطلحـــين (مقصـــودة وغـــير مقصودة).

مصادر ومراجع

(١) إبراهيم مصطفي : إحياء النحو ص ٤١، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٣٧م .

(٢) السابق: ص ٤١- ٤٢ .

(٣) السابق : ص ٤٩.

(٤) ابن مضاء القرطبي : الرد علي النحاة ١٦٠- ١٦١ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.

(٥) الاستراباذي : شرح الكافية ج ١ ص ١٣٢ دار الكتب العلمية ، بيروت ط ، ثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

(٦) السابق نفسه: ج ١ ص ١٣٢.

(٧) السابق نفسه: ج ١ ص ١٣٢.

(٨) السابق نفسه: ج ١ ص ١٣٢- ١٣٣.

(٩) السابق نفسه: ج١ ص ١٣٦.

(١٠) السابق نفسه ج ١ ص ١٣٦.

(١١) السابق نفسه ج ١ ص ١٣٦- ١٣٧ .

(١٢) الاستراباذي: شرح الكافية ج ١ ص ١٣٧- ١٣٨.

(١٣) السابق نفسه ج ١ ص ١٣٨.

(١٤) السابق نفسه ج ١ ص ١٤٣.

(١٥) السابق نفسه ج ١ ص ١٤٣.

(١٦) السابق نفسه ج ١ ص ١٤٧.

(١٧) ابن جني : الخصائص ١/ ٧٥- ٧٦ تحقيق محمد علي النجار ، ط ثانية بيروت ، د. ت.

(١٨) د/ عبد المجيد عابدين : المدخل إلي دراسة النحو العربي علي ضوء اللغات السامية ص ٣٧، ط ١، ١٩٥١ القاهرة.

(١٩) د/ إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ص ٢١٤، ط ٣ ، ١٩٦٦م.

(٢٠) د/ أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية ص ٢٣ دار الثقافة، الدار البيضاء ، ١٩٨٥م.

(٢١) د/ أحمد المتوكل : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي) ص ١١ الرباط ١٩٩٥م. والذي ألفه بقصد مساءلة نظرية النحو الوظيفي عما يمكن أن يمد به الدارس الذي يروم مقاربة قضايا اللغة العربية من منظور وظيفي أي انطلاقاً من الفرضية العامة القائلة بأن بنية اللسان الطبيعي الصورية ترتبط ارتباط تبعية بوظيفته الرئيسة ، وظيفة التواصل داخل المجتمعات البشرية .

(٢٢) شرح الأشموني علي الألفية بحاشية الصبان: ج ١/ ٤٧ الحلبي د. ت.

(٢٣) مازن المبارك : نحو وعي ولغوي: ص ٩٢ مكتبة الفارابي ، دمشق، ١٩٧٠م.

(٢٤) د/ مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ص ٢٤٣ ط الثانية ، الحلبي، ١٩٥٨م.

(٢٥) ابن جني: الخصائص ١/ ٣٥ .

(٢٦) ابن فارس : الصاحبي ص ٧٧ و ١٩٠ تحقيق مصطفي الشويمي بيروت ١٩٦٤/.

(٢٧) ابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٧٢- ٧٣ عالم الكتب بيروت.

(٢٨) ابن الخشاب : المرتجل في شرح كتاب الجمل ٢١٣. تحقيق علي حيدر دمشق ١٩٧٢ م.

(٢٩) أبو البركات الأنباري : أسرار العربية ص ١٨- ١٩ تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق ١٩٥٧م.

(٣٠) أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص : ٨٢ تحقيق د/ محمد البنا نشر جامعة قار يونس ١٩٧٨م.

(٣١) أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو ص ٩٥ تحقيق محمد خير الحلواني دمشق د. ت.

(٣٢) الرضي: شرح الكافية ١ / ٦٩ تحقيق د/ يوسف عمر، منشورات جامعة قار يونس .

(٣٣) انظر مثلاً الأشموني: شرح الأشموني علي الألفية بحاشية الصبان ١/ ٦٠ الحلبي د. ت.

(٣٤) انظر مثلاً للدلائي : نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ١/ ٢٦٥ تحقيق د/ مصطفي العربي مطابع الثورة بنغازي.

(٣٥) السيوطي: همع الهوا مع شرح متن جمع الجوامع في العربية ١/ ١٣- ١٤، دار المعرفة ، بيروت ، د. ت.

(٣٦) السيوطي : الأشباه والنظائر ١/ ٢٥١. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد . القاهرة. مكتبة الكليات الزهرية ١٩٧٥م.

(٣٧) السابق نفسه ١/ ٢٩٢

(٣٨) السابق نفسه ١/ ٢٩٣.

(٣٩) السابق نفسه ١/ ٢٩٢.

(٤٠) ابن جني : الخصائص ١/ ٣٥، ١٥٠ ، ١٧٥.

(٤١) الرضي: شرح الكافية ١/ ١٧ وابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٧٢.

(٤٢) انظر سيبويه : الكتاب ٢/ ١٨٢- ١٨٨ تحقيق عبد السلام هـارون دار الكاتب العربي، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

(٤٣) مصطفي جطل: فصول من النحو ص ٩ - ٢٥. جامعة حلب ١٩٨١- ١٩٨٢م.

(٤٤) د/ رمضان عبد التواب : قضية الإعراب بين أيدي الدارسين مجلة المجلة عدد ١١٤ سنة ١٩٦٦م ص ١٠٢- ١٠٩.

(٤٥) د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٥- ٢٠٧، الدار البيضاء د. ت.

(٤٦) محمد عبد القادر المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية ص ٣٤١- ٢٥٥ ط بيروت ١٩٧٠م.

(٤٧) مازن المبارك: نحو وعي لغوي ص ٧٢- ١٠٧.

(٤٨) د/ صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ١١٧- ١٤٠ط رابعة بيروت ١٩٧٠م .

(٤٩) د/ مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ص : ٢٥٠.

(٥٠) د/ مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٦٧ ط أولي بيروت ١٩٦٤م.

(٥١) د/ إبراهيم السامرّائي : فقه اللغة المقارن ص ١١٧- ١٢٤ طـ ثانية بيروت ١٩٧٨ م.

(٥٢) ابراهيم مصطفي : إحياء النحو ص ٤١.

(٥٣) ابن خلدون : المقدمة ٤/ ١٢٧٠ تحقيق د/ علي عبد الواحد وافي - طبع القاهرة ١٩٥٧ و ١٩٦٢ م.

(٥٤) د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣١ طبع القاهرة ١٩٧٣م.

(٥٥) السابق نفسه ص ١٨٩.

(٥٦) عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٠٩ تحقيق كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة الأعلام : دار الرشيد للنشر - الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.

(٥٧) الزبيدي : الواضح في علم العربية ص ١٢١ تحقيق أحمد علي السيد القاهرة ١٩٧٤م.

(٥٨) التين :٧ .

(٥٩) الروم :٤ .

(٦٠) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، طـ ، رابعة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٦م . المسألة ٥ ج ١ ص ٣٢٣. وأسرار العربية له تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م ص ٩٠ والأشموني : شرح الأشموني ٣/ ١١٩ والشيخ خالد الأزهري : التصريح ٢/ ٢٠٨ طـ الأزهرية القاهرة ١٣٢٥هـ .

(٦١) الرضي: شرح الكافية ١/ ١٣٢.

(٦٢) ينظر سيبويه: الكتاب ١/ ٣٠٣ - ٣٤٤ ، المطبعة الكبري الأميرية ، مصر، ١٣١٦ هـ.

(٦٣) د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩ و ١٠ .

(٦٤) الزبيدي : الواضح في علم العربية السيد ص ٥٩- ٦١ تحقيق د/ أمين علي دار المعارف ١٩٧٥م.

(٦٥) سيبويه : الكتاب ٢/ ١٨٢و ١٨٣ .

(٦٦) الأزهري : شرح التصريح ٢/ ١٨١.

(٦٧) السيوطي: الهمع ١/ ١٧٤.

(٦٨) العيني: شرح شواهد الألفية ٤/ ٢٤٥ بهامش خزانة الأدب ولم يعرف قائله.

(٦٩) ديوان جرير : ص ١٩٤ الصاوي ١٣٤٥.

(٧٠) Hartmann, R. R. K and Stork F. C: Dictionary of language and linguistics london 1972 .. P . I I.

(٧١) د/ حلمي خليل : العربية والغموض ص ٣١ ، الطبعة الأولي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م .

(٧٢) ابن جني : الخصائص ١/ ٣٣ - ٣٥.

(٧٣) الأشموني : شرح الأشموني ١/ ٥٣.

(٧٤) السيرافي : شرح السيرافي علي كتاب سيبويه ٢/ ٤٦٦ تحقيق دكتور محمد علي سلطاني ، دمشق ١٩٧٦م.

(٧٥) ابن مالك : عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٢٨٨ تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري بغداد ١٩٦٧م.

(٧٦) الزمخشري: المقاصد النحوية ٤/ ٢٧٧، القاهرة ، ١٣٨٣هـ .

(٧٧) الرجز لسالم بن درة، البغدادي : في خزانة الأدب ٦ /٢١٨ تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٧/ ١٩٧٨م.

(٧٨) ابن مالك : عمدة الحافظ ٣٠٠- ٣٠٢.

(٧٩) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٤١.

(٨٠) ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٢٧٧ .

(٨١) الزبيدي : الواضح ٤/٤.

(٨٢) الزمخشري : المقاصد النحوية ٤/٢٤٠.

(٨٣) الروم : ٤.

(٨٤) ابن مالك : عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٢٧٩.

(٨٥) السابق نفسه ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٨٦) ينسبه سيبويه إلي أحمد بن الجرماز : سيبويه : الكتاب ٢/٢٠٣.

(٨٧) السابق نفسه ٢/٢٠٣ - ٢٠٤.

(٨٨) الجمعة : ٨.

(٨٩) ابن هشام : مغني اللبيب ٤٥٨.

(٩٠) البغدادي : الخزانة ٦/٢٠١٣.

(٩١) الآمدي : المؤتلف والمختلف ص ١/٦١٢ ط القاهرة ١٩٧١م ص ٣١٨.

(٩٢) التوبة : ٣٠.

(٩٣) يس : ٤٠

(٩٤) الصمد : ١ .

(٩٥) الأزهري : التصريح ١٧٩/٣.

(٩٦) سيبويه : الكتاب ٢٠٥/٢ - ٢٠٧.

(٩٧) ابن هشام : السيرة النبوية ٢٣٨/٢ مطبعة بولاق القاهرة ١٢٩٥هـ.

(٩٨) ابن مالك : شرح عمدة الحافظ ٢٨٣ والسيوطي : همع الهوامع ١٧٧/١.

(٩٩) ابن هشام : شرح قطر الندى ٢١٣ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر، ط ١٢ ، ١٩٦٦م.

(١٠٠) السيوطي : همع الهوامع ١٧٦/١.

(١٠١) عبد السلام هارون : شواهد العربية ٣٤٨ القاهرة ١٩٧٧ - ١٩٧٩م.

(١٠٢) الأشموني : شرح الأشموني ٣٠٨/٢ القاهرة ١٣٦٢ هـ.

(١٠٣) عباس حسن : النحو الوافي ٢٨١/٣ ط . دار المعارف بمصر، ط ثانية ١٩٧٤م.

(١٠٤) ابن يعيش : شرح المفصل ١٧/٢ عالم الكتب بيروت - مكتبة المتنبي ، القاهرة .

(١٠٥) سيبويه : الكتاب ١٨٥/٢ وما بعدها .

(١٠٦) ابن هشام : شذور الذهب ١٤٦ وشرح قطر الندى ٢٠٩ ومغني اللبيب ٣١٧ وما بعدها.

(١٠٧) المبرد : المقتضب ١٨/٣ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٩٧٠م. وابن عصفور : المقرب ٦٧/٢ بغداد ١٩٧٤م.

(١٠٨) الأشموني : شرح الأشموني ٢٥٣/٣.

(١٠٩) الأزهري : شرح التصريح ١٨١/٢ وابن هشام : شرح قطر الندي ٢١٣.

(١١٠) ابن مالك : عمدة الحافظ ٢٨٣ وما بعدها، والأزهري : شرح التصريح ١٧١/٢.

(١١١) الرضي : شرح الشافية ٣٣/٤ حيدر آباد ١٣٦٢هـ.

(١١٢) المبرد : المقتضب ٢٠٨/٤.

(١١٣) ابن هشام : مغني اللبيب ٤١٢.

(١١٤) سبأ : ١٠.

(١١٥) البغدادي : خزانة الأدب ٤١٨/٦ - ٤٢١ والسيوطي : همع الهوامع ١٧٦/١.

(١١٦) ابن هشام : شرح قطر الندي ٢١٩.

(١١٧) ابن مالك : شرح عمدة الحافظ ٢٨٦.

(١١٨) السابق نفسه : ٢٨٦.

(١١٩) ابن هشام : شذور الذهب ١٨٤.

(١٢٠) السابق نفسه والصفحة نفسها .

(١٢١) ابن السراج : الموجز في النحو تحقيق مصطفي الشويمي وابن سالم دامرجي ط. بدران ، بيروت ١٩٦٥م.

(١٢٢) ابن هشام : شرح شذور الذهب ١٨٥-١٨٦.

(١٢٣) د/ أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية ص ١٦٠.

(١٢٤) السابق نفسه ص ١٦١ و ١٦٢.

(١٢٥) السابق نفسه ١٦٢.

(١٢٦) السابق نفسه ص ١٦٣.

(١٢٧) انظر عبد الوارث مبروك سعيد : في إصلاح النحو العربي ، دراسة نقدية ، دار القلم الكويت ، ط١ ، ١٩٨٥م ود/ مهدي المخزومي : النحو العربي نقد وتوجيه بيروت ١٩٦٤م ود/ عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي القاهرة ١٩٥٧م ود/ شوقي ضيف : تجديد النحو دار المعارف ١٩٨٢م وابن مضاءء القرطبي : الرد على النحاة تحقيق د/ شوقي ضيف دار المعارف ١٩٨٢م.

(١٢٨) الدكتور : أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية ص ١٦٣.

(١٢٩) ابن عقيل : شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ٣/٢٥٥ - ٢٨٤ و ١٣/٢٩٧-٣٠٠ مكتبة دار التراث ، ط العشرون، ١٩٨٠م.

(١٣٠) د/ محمد عبد الرحمن محمد الريحاني أسلوب النداء دراسة تقابلية "بين الفصحي الحديثة والعامية المصرية" مجلة علوم اللغة المجلد الثالث العدد الثالث ٢٠٠٠ دار غريب القاهرة ص ٢٢٥ وما يليها .

(١٣١) الزمخشري : المفصل في علوم العربية ص ٣٠٩ ط. ثالثة ، دار الجيل ، بيروت.

(١٣٢) أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/١٢٩ تحقيق د/ مصطفي النحاس القاهرة ١٩٨٤م.

(١٣٣) الضبي : المفضليات ص ٢٣٨ تحقيق محمود شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ١٩٦٦ وابن يعيش : شرح المفصل : ٢١٨/٣.

(١٣٤) الأصمعي : الأصمعيات ص ٤١ تحقيق عبد السلام هـارون ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٥م.

★ أبو العلاء المعري : شروح سقط الزند قافية العين المكسورة د/ طه حسين وآخرون.

(١٣٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ظ ٢٢٠ .

(١٣٦) النابغة الذبياني : ديوانه ص ٢١٩ تحقيق دكتور شكري فيصل دار الفكر ، بيروت ١٩٦٥م.

(١٣٧) ابن هشام : قطر الندي وبل الصدي ٢٩٧ وما بعدها .

(١٣٨) الفرزدق : ديوانه ٤١٧/١ والعيني : المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ٢٩٢/٤ القاهرة ١٣٨٣هـ.

(١٣٩) ابن هشام : قطر الندي وبل الصدي ٣٠٢.

(١٤٠) السابق نفسه ص ٢٩٩.

(١٤١) برتيل ما لمبرج : الصوتيات ترجمة د/ محمد حلمي هليلى ص ١٥١ عين للدراسات والبحوث بالهرم ، مصر ١٩٩٤م.

(١٤٢) **See : Jespersen, Language its Nature and Development, P. 217 – 277 Raja Naser , The Structure of Arabic , P. 47**

وكذلك د/ إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ص ٨٢، ود/ أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوي ص ١٩١.

(١٤٣) د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣١ .

فهرست

رقم الإيداع ١٤٥٩٣/٢٠١٢

